جامعة محمد البشير الابراهيمي –برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية

حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989–2019

اعداد الطالبين:

بن قري انيس

صبان خلاف

تحت اشراف الدكتور:

غطاس عبد الغفار

تمت مناقشتها بتاريخ ../../2021 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
رشاد بلالطة	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
د.غطاس عبد الغفار	جامعة برج بوعريريج	مشرفا
د.عبد اللطيف عامر	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية 2020–2021

جامعة محمد البشير الابراهيمي –برج بوعريريج-

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

بعنوان:

دور صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية

حالة الجزائر كنموذج خلال الفترة 1989–2019

اعداد الطالبين:

بن قري انيس

صبان خلاف

تحت اشراف الدكتور:

غطاس عبد الغفار

تمت مناقشتها بتاريخ ../../2021 أمام اللجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الجامعة الأصلية	الصفة
د.رشاد بلالطة	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
د.غطاس عبد الغفار	جامعة برج بوعريريج	مشرفا
د.عبد اللطيف عامر	جامعة برج بوعريريج	مناقشا

السنة الجامعية 2020–2021

الإهداء

الى من افضلها على نفسي ولم لا فلقد ضحت من اجلي ولم تدخر جهدا في سبيل اسعادي على الدوام، امي الحبيبة

الى صاحب الوجه الطيب والفعل الحسن الذي لم يبخل علي بشيء، والدي العزيز.

الى أصدقائنا وجميع من وقف بجوارنا وساعدونا ولو بالكلمة الطيبة، نهدي لكم هذا العمل وندعوا الله ان نفيد به غيرنا.

الشكر

بعد شكر المولى عز وجل والثناء على نعمه، نتوجه بالشكر الجزيل والتقدير الكبير والعرفان الى استاذنا الكريم غطاس عبد الغفار على تفضله بالاشراف على هذه المذكرة وعلى وقته الثمين واهتمامه الجاد ونهدي شكرنا لكل من ساهم من قريب او من بعيد في إتمام هذا العمل.

ملخص

لعب صندوق النقد الدولي دورا كبيرا في تمويل ووضع برامج اصلاحية للجزائر، خصوصا خلال فترة التسعينات، وهي الفترة التي تبنت فيها الجزائر إصلاحات الصندوق والتي أدت إلى استعادة البلاد لأهم التوازنات المالية الداخلية والخارجية، لكن أدى ذلك الى ظهور بعض الاثار الجانبية مثل تدهور الأوضاع الاجتماعية خلال تلك الفترة، وتشتت جهاز الإنتاجي الوطني، إلا أن إجراءات هذه المؤسسة المالية الدولية، ليست وحدها المسؤولة عن هشاشة الاقتصاد الجزائري، بدليل أن ارتفاع أسعار المحروقات مع نهاية سنة 1999 وفرت للجزائر سيولة مالية ضخمة، وجهت لبرامج تنموية هدفها رفع مستوى معيشة المواطن حيث تعد من أكبر الأغلفة المالية التي تخصصها دولة نامية لمشاريع تنموية، و بالتالي كان من المفترض أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد الوطني من شقه الإنتاجي، وإحداث القطيعة مع الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية، غير أن ذلك لم يتحقق ما يجعلنا نتساءل حول مدى توفر إرادة سياسية فعلية لبناء اقتصاد وطني منتج، وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي، التمويل الدولي، اقتصاد الدول النامية.

Abstract

The International Monetary Fund played a major role in financing and developing reform programs for Algeria, especially during the nineties, a period in which Algeria adopted the reforms of the Fund, which led to the country's restoration of the most important internal and external financial balances, but this led to the emergence of some side effects such as the deterioration of social conditions during That period, and the dispersion of the national production apparatus, but the measures of this international financial institution are not alone responsible for the fragility of the Algerian economy, as evidenced by the fact that the rise in fuel prices at the end of 1999 provided Algeria with huge financial liquidity, and directed development programs aimed at raising the standard of living of the citizen, as it is one of the The largest financial envelope allocated by a developing country to development projects, and therefore was supposed to contribute to advancing the national economy from the brink of production, and to break with the quarterly nature of the Algerian state, but this did not materialize, which makes us wonder about the availability of an actual political will to build an economy Productive national, achieving sustainable economic development.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
اهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
مقدمة	أ
إشكالية الدراسة	ب
فرضيات البحث	ب
تحديد الاطار الزمني والمكاني للدراسة	ب
مبررات اختيار الموضوع	ج
اهداف البحث	ج
أهمية الدراسة	ج
منهج البحث	د
صعوبات البحث	د
هيكل البحث	هـ
الفصل الأول: نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي والتنمية في الاقتصاديات النامية	
تمهيد	6
المبحث الأول: صندوق النقد الدولي	7
المطلب الاول: نشأة صندوق النقد الدولي وعضويته	7
1- نشأة صندوق النقد الدولي	7
2- عضوية صندوق النقد الدولي	8
المطلب الثاني: التعريف بصندوق النقد الدولي، أهدافه ووظائفه	9
1- تعريف صندوق النقد الدولي	9
2- اهداف ووظائف صندوق النقد الدولي	10
المطلب الثالث: التسهيلات والقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي	13
المبحث الثاني: التنمية في الدول النامية واسباب فشلها	14
المطلب الأول: مفهوم الدول النامية	14
1- تصنيف البنك الدولي للدول النامية	15
2- تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية	17
المطلب الثاني: خصائص الدول النامية	18
1- السمات الديمغرافية	18
2- السمات الاقتصادية	18
3- السمات الاجتماعية والثقافية	19
4- السمات السياسية والمؤسساتية	19
المطلب الثالث: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة	20
المبحث الثالث: العوامل المؤدية للمديونية في الدول النامية	22
المطلب الأول:العوامل الداخلية المؤدية للمديونية	22
المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤدية للمديونية	24
المطلب الثالث: اثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية	26

ملخص الفصل الاول	30
الفصل الثاني: تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية (الجزائر نموذجا)	
تمهيد	31
المبحث الاول: الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي (1985-1989)	32
المطلب الاول: الوضع الاقتصادي الجزائري قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي	32
المطلب الثاني: عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي	33
المطلب الثالث: اتفاق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي	34
المبحث الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1989-1998)	36
المطلب الأول: الاليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لاعادة بعث الاستقرار الاقتصادي (1989-1998)	36
1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31-1990/05/30	36
2- اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03-1992/03/31	38
3- تقييم الاتفاقيين ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي	39
المطلب الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة (1994-1998)	41
1- برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994/04/11-1995-03/31	41
2- برنامج التعديل الهيكلي 1995/03/31-1998/04/01	43
المطلب الثالث: اثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على اهم المؤشرات الاقتصادية	51
1- تطور معدلات النمو الاقتصادي 1994-2000	51
2- تطور رصيد ميزان المدفوعات 1993-1998	52
3- تطور احتياطي الصرف للفترة 1993-2000	53
4- تتبع تغيرات الميزانية العامة 1993-1996	54
5- تطور معدلات التضخم 1990-1997	55
المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية المترتبة عن تبني اليات صندوق النقد الدولي (2000-2018)	57
المطلب الأول: إصلاحات ما بعد برامج صندوق النقد الدولي (2000-2018)	57
1- برنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2006)	57
2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	59
3- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	59
المطلب الثاني: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر	60
1- تطور معدلات النمو الاقتصادي	60
2- تطور رصيد ميزان المدفوعات	61
3- تطور معدلات التضخم	62
المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية وتوصيات صندوق النقد الدولي	62
1- تطور ميزان المدفوعات للفترة 2014-2018	63
2- تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2016-2019	63
3- توصيات صندوق النقد الدولي	66
ملخص الفصل الثاني	68
خاتمة	69
قائمة المراجع	71
الملاحق	77

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم (1)	تصنيف الفئات حسب نصيب الفرد من الدخل القومي	16
الجدول رقم (2)	مؤشرات النمو وثقل المديونية للفترة (1985-1989)	32
الجدول رقم (3)	تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام	40
الجدول رقم (4)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-1991)	40
الجدول رقم (5)	المديونية الجزائرية للفترة (1990-1995)	43
الجدول رقم (6)	المديونية الجزائرية بالمليار دولار الأمريكي للفترة (1990-1998)	44
الجدول رقم (7)	التدابير المعتمدة ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للفترة (1995-1998)	45
الجدول رقم (8)	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-1997)	48
الجدول رقم (9)	تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر للفترة (1994-2000)	48
الجدول رقم (10)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-1998)	49
الجدول رقم (11)	تطور الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1994-2000)	50
الجدول رقم (12)	معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1994-2000)	51
الجدول رقم (13)	تطور وضعية ميزان المدفوعات للجزائر للفترة (1993-1998)	52
الجدول رقم (14)	احتياطات صرف الجزائر في الفترة (1993-2000)	53
الجدول رقم (15)	وضعية الموازنة العامة للجزائر في الفترة (1993-1996)	54
الجدول رقم (16)	تطور أسعار بعض السلع في الجزائر في الفترة (1990-1997)	55
الجدول رقم (17)	معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1993-1998)	56
الجدول رقم (18)	توزيع الغلاف المالي للبرنامج حسب المقومات المدرجة	58
الجدول رقم (19)	المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1999-2006)	58
الجدول رقم (20)	توزيع الغلاف المالي حسب القطاعات المدرجة للفترة (2005-2009)	59
الجدول رقم (21)	تطور معدل الانمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	60
الجدول رقم (22)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2001-2014)	61
الجدول رقم (23)	تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014)	62
الجدول رقم (24)	رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2014-2018)	63

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر، 2016-19	77

مقدمة

مقدمة

بعد انهيار قاعدة الذهب، وجب إرساء نظام عالمي يعمل على تنظيم وحسن سير العلاقات المالية والنقدية، هذا ما أدى الى التفكير في البحث عن نظام نقدي عالمي جديد والتحول الى نظام الصرف الورقي، وفي خضم كل الصراعات السياسة والاقتصادية التي شهدها العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر تبلورت فكرة انشاء مؤسسات مالية دولية تسهر على سلامة الاقتصاد العالمي.

وبما ان كل الدول، المتقدمة منها والنامية، دوما ما تسعى لتحقيق استقرار اقتصادي والمحاولة للحفاظ عليه، من اجل توفير حياة كريمة لشعوبها برز دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق هذا الامر للدول التي تلجأ لهذن نتيجة هشاشة اقتصادها وعدم قدرتها على تسيير الازمات لضعف هياكلها وخلو استراتيجياتها من الفعالية.

وبما ان أي اقتصاد يعتمد على تكوين استثمارات بشكل أساسي من اجل النهوض به الى بر الأمان، فان صندوق النقد الدولي غالبا ما يتدخل لمساعدة الدول الأعضاء فيه من خلال تمويلهم ووضع برامج إصلاحية وتتبع تطبيقها من اجل تحقيق استقرار اقتصادي خلال فترة معينة ووفق شروط معينة أيضا وغالبا ماتكون قاسية نوعا ما خاصة على الدول ذات الاقتصاديات النامية.

وبما ان الجزائر تعتبر دولة نامية، عانت من صدمات وازمات اقتصادية جمة في فترة الثمانينات بالرغم من محاولات لتطبيق إصلاحات اقتصادية ذاتية، كتب لها الفشل لعدة أسباب. اثرت هذه الازمات سلبا على الأوضاع في البلاد ككل وهو ما سرع من عملية اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية وعلى راسها صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن والاستقرار للاقتصاد الوطني تمهيدا لتحقيق التطور والانفتاح الاقتصادي كمرحلة لاحقة.

إشكالية الدراسة

باعتبار ان الجزائر كدولة نامية، خضعت لازمات اقتصادية لم تستط ان تخرج منها بدون يد مساعدة بسبب التخطيط الفاشل ونقص الموارد المالية، لجأت لصندوق النقد الدولي لأنه مصدر تمويل وفاعل رسمي دولي في رسم سياسات الإصلاح للخروج بالدول خاصة النامية منها، وعلى هذا الأساس تم حصر التساؤل الرئيسي في الإشكالية التالية:

الى أي مدى يساهم صندوق النقد الدولي في تمويل الاقتصاديات النامية؟

وللإلمام أكثر بجوانب الإشكالية يجب طرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسباب لجوء الدول النامية لصندوق النقد الدولي؟
- كيف يساهم صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النامية؟
- هل عادة ما تنجح تدخلات صندوق النقد الدولي في معالجة الاختلالات الاقتصادية في الدول النامية؟
- هل استرجعت الجزائر توازناتها الكلية بعد تدخل صندوق النقد الدولي؟

فرضيات البحث

- يساهم صندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول النامية عبر تمويلهم واقراضهم وعبر طرح برامج اقتصادية
- يعتمد نجاح تدخلات صندوق النقد الدولي على مدى جدية الدول في تطبيق سياسات هذه التدخلات
- استرجعت الجزائر توازناتها الكلية بعد تدخل صندوق النقد الدولي

تحديد الاطار الزمني والمكاني للدراسة

تتمحور هذه الدراسة حول دولة الجزائر وارتأينا بمشاورة الأستاذ المشرف ان نقسم هذه الراسة لفترتين زمنيتين لتشمل الفترة (1989-2019) وبذلك فهي مقسمة لقسمين:

- المرحلة الأولى(1989-1998): تعتبر هذه الفترة مرحلة انتقالية للدولة الجزائرية، وتخللتها برامج عدة طبقت تحت رعاية صندوق النقد الدولي.

- المرحلة الثانية (1999-2019): وهي الفترة التي تمت الدولة الجزائرية فيها بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بصفة ذاتية، حيث سلطنا الضوء على معظم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع كانت نتيجة لعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- ابراز اثر صندوق النقد الدولي على تحقيق التوازن الاقتصادي في الدول التي لها اختلالات اقتصادية
- رغبتنا في البحث والتدقيق في مواضيع محددة لاثراء معارفنا، وكما نعلم كلنا تمر الجزائر حاليا وخاصة بعد وباء COVID-19 ، ببوادر تلمح بوقوع ازمة اقتصادية في البلد مع ملاحظة ركود اقتصادي كبير، لهذا قررنا جعل الدراسة متركبة حول صندوق النقد الدولي، من اجل معرفة ما اذا كان اللجوء اليه مرة أخرى سيساعد في تحريك العجلة الاقتصادية في الجزائر

اهداف البحث

ترمي هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل أثر تمويلات صندوق النقد الدولي في الجزائر، من خلال الكشف على الإيجابيات والسلبيات
- الوقوف على أهم الأسباب التي جعلت الجزائر تلجأ إلى صندوق النقد الدولي، من خلال الكشف على أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الوطني، وأهم السياسات المتبناة في كل مرحلة
- التعرف على أهم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وانعكاساتها على أهم المؤشرات الاقتصادية

أهمية الدراسة

يعد موضوع تدخل المؤسسات المالية الدولية في صياغة السياسات الإقتصادية للدول خصوصا في فترة مرورها بالأزمات، أو في الفترات الإنتقالية من أهم المواضيع التي تعنى بالدراسة والتحليل نظرا للدور البارز الذي يلعبه الإقتصاد ككل في تحديد مختلف السياسات على غرار التوجهات السياسية للدولة مثلما

يتأثر هو الآخر بها، وانطلاقا من كون صندوق النقد الدولي من أبرز المؤسسات المالية الدولية التي تمول مختلف برامج الإصلاح الاقتصادي للدول خصوصا النامية منها كالجزائر، فقد ظهرت العديد من الأبحاث والمؤلفات لتوضيح دور صندوق النقد الدولي وأثر تدخله في الاقتصاد، وعلى هذا الأساس تم اختيار دراسة هذا الموضوع كمحاولة للإلمام وبيان أثر تدخل صندوق النقد الدولي على تحقيق التوازن الاقتصادي للجزائر.

منهج البحث

المنهج هو الطريقة التي يتبعها الباحثون في دراسة مشكلة محددة، ويتضمن قواعد وخطوات للإجابة على أسئلة البحث، حيث تم انجاز هذا البخث عبر استعمال منهجية ملائمة تتضمن مجموعة من المناهج:

- **المنهج التاريخي:** وهو المنهج المرتبط بالماضي لتتبع الظاهرة المدروسة، وذلك عبر فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها في عرضها وترتيبها
- **المنهج الوصفي التحليلي:** هو طريقة منهجية مرتبة يقوم فيها الباحث بدراسة موضوع بهيئته الطبيعية، ويدعمه في ذلك القيام بجمع الكم الذي يراه مناسبًا من البيانات والمعلومات؛ ثم توضيح العلاقة بين متغيرات البحث في صورة أسئلة أو فروض، وبعد ذلك استخدام أدوات التحليل الإحصائية التي تناسب طبيعة بيانات البحث، ويلي ذلك وضع النتائج، ثم ينتهي الباحث بصياغة الحلول، التي يرى من وجهة نظره أنها مناسبة. تم الاعتماد بشكل كبير على تقريرات صندوق النقد الدولي المقدمة في موقعه الرسمي وبعض المواقع الرسمية للهيئات الجزائرية مثل بنك الجزائر ووزارة المالية...الخ.

صعوبات البحث

واجهنا خلال مشوارنا في انجاز هذا البحث صعوبات جمة من أهمها أزمة وباء COVID-19 الذي جعل فرصة وصولنا لبعض المؤسسات والمرافق والمكتبات ضئيلة جدا، مما أدى الى وقوعنا في نقص وندرة للمراجع.

هيكل البحث

اشتمل البحث على فصلين:

- **الفصل الأول:**

وتضمن نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي والتنمية في الاقتصاديات النامية والأسباب التي تجعل الدول تلجأ للمديونية، حيث ثم التطرق الى نشاة الصندوق وعضويته، التعريف به مع ذكر أهدافه ووظائفه مع ذكر التسهيلات والقروض التي يمنحها وأيضا تم التطرق الى اقتصاديات الدول النامية والعوامل التي تؤدي الى المديونية واثارها على اقتصاد هذه الدول.

- **الفصل الثاني:**

تطرقنا من خلاله إلى علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، حيث بينا أسباب لجوء الجزائر إليه، ومن ثم تطرقنا لأهم الآليات التي تدخل من خلالها الصندوق في السياسة الاقتصادية للجزائر، وأبرز نتائج هذه الآليات على المؤشرات الاقتصادية، وصولا إلى سياسة الإنعاش الاقتصادي وأهم آثارها.

الفصل الأول: نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي والتنمية في الاقتصاديات النامية

تمهيد

خلفت الحرب العالمية الثانية (1939–1945) العديد من التحولات والتغيرات في العديد من موازين القوى الدولية السياسية، العسكرية والاقتصادية، ولأن النظام النقدي يعد أبرز أركان النظام الاقتصادي العالمي، فقد عرف العديد من الإختلالات بسبب تقييد التجارة الخارجية وتنافس الدول الصناعية فيما بينها على تخفيض قيمة عملاتها، وسعيا من المجتمع الدولي التكيف مع الأوضاع المستجدة وإعادة الاستقرار للنظام الاقتصادي العالمي ككل، جاءت فكرة ضرورة إنشاء مؤسسات دولية تتولى إدارة النظام النقدي العالمي وتوجه مختلف الدول نحو السياسات الاقتصادية التي تحقق من خلالها نمو واستقرار اقتصاديين، ولعل أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي.

بعد الحرب العالمية الثانية دخلت الدول النامية إلى العالم وهي تعاني من ثالوث الفقر والجهل والمرض وأخذت الحكومات على عاتقها إخراج الدولة ومواطنيها من تلك الأوضاع المتردية، وواجهت هذه الدول في فترة ما بين الستينات وبداية التسعينيات العديد من المشكلات الاقتصادية وهذا كله على إثر الركود التضخمي والأزمات النفطية والغذائية أو تلك المتعلقة بسعر الصرف في فترة السبعينات، هذا ما أدى إلى لجوء هذه الدول إلى الاستدانة بشكل مفرط والذي بدوره أدي في الثمانينات إلى ظهور أزمات عدم سداد المديونية الخارجية، هذا ما حث كلا من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي إلى التدخل لعلاج هذه المشاكل.

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول الى نظرة عامة حول صندوق النقد الدولي ثم من خلال المبحث الثاني نحاول فهم اقتصاديات الدول النامية لننتقل الى مبحث ثالث نحاول فيه التقرب الى أسباب وعوامل المديونية الخارجية.

المبحث الأول: صندوق النقد الدولي

إن الحاجة إلى إرساء نظام عالمي يسهر عمى تنظيم وسير العلاقات المالية والنقدية، أدت إلى التفكير في البحث عن نظام نقدي عالمي جديد، خصوصا بعد انهيار قاعدة الدفع بالذهب والتحول إلى نظام الصرف الورقي، وفي خضم كل الأوضاع الاقتصادية والسياسية، التي عرفها العالم في النصف الأول من القرن التاسع عشر، برزت فكرة إنشاء مؤسسات مالية دولية تسهر عل سلامة الاقتصاد العالمي.

المطلب الاول: نشأة صندوق النقد الدولي وعضويته

يعد مؤتمر بريتين وودز 1994 من أهم اتفاقيات القرن التاسع عشر حيث جعل الدول الصناعية الكبرى تتفق على قرار إصلاح النظام النقدي العالمي وإيجاد حلول للمشاكل التي كانت تعاني منها مما أدى إلى إنشاء صندوق النقد الدولي كإحدى ابرز المؤسسات المالية الفاعلة على المستوى العالمي.

1.نشأة صندوق النقد الدولي:

أصبحت اتفاقية النقد الدولي سارية المفعول في 27 ديسمبر 1945 ويدار الصندوق من قبل مجلس المحافظين ومجلس المديرين,ويتكون مجلس المحافظين من محافظ البنك المركزي ونائب المحافظ عن كل دولة مشتركة في الصندوق تعينهم الدول الأعضاء ولمدة خمس سنوات ,ويبت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى, وينعقد المجلس مرة في السنة على الأقل.

واسند مجلس المحافظين كل سلطاته إلى مجلس المديرين أللذي يجتمع ثلاث مرات كل أسبوع في مركز الصندوق في واشنطن وذلك بهدف اتخاذ القرارات المتعلقة بإعمال الصندوق اليومية .ويتكون مجلس المديرين من 24 مدير تنفيذي تعين 5 منهم الدول الصناعية الخمس الكبرى التي تسهم بأكبر حصص في الصندوق، وهي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وفرنسا وألمانيا إلى جانب الصين وروسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرين إلى (16) الآخرين فيتولى انتخابهم من قبل الدوائر الانتخابية لفترات مدتها سنتان.

والعاملون في الصندوق موصفون مسئولين أمام الصندوق وليس أمام سلطاتهم الوطنية ويعمل بالصندوق حوالي (2800) موظفا ينتمون إلى (133) بلدا ويشكل الاقتصاديون ثلثي الموظفين في الصندوق ويعمل اغلب موظفي الصندوق في واشنطن، وان كان هناك حوالي (80) موظفا مقيما للصندوق في البلدان

الأعضاء للمساعدة في تقديم المشورة الفنية بشان السياسة الاقتصادية لدول الأعضاء، وانشأ الصندوق لغرض مساعدة الدول في حل مشاكل ميزان المدفوعات من خلال تقديم قروض لها[1].

2. عضوية صندوق النقد الدولي:

في بداية إنشاء صندوق النقد الدولي 1945 كان عدد الأعضاء (39) بلد، خصص لكل بلد عضو حصة في رأسماله أقصاها 2750 مليون دولار أمريكي كانت من حصة الولايات المتحدة التي تبلغ حصتها حاليا 17,6% من إجمالي الحصص وادناها 500 ألف دولار لدولة سيشيل وهي اصغر دولة في الاقتصاد العالمي بلغت حصتها 0.004% وقد ازداد عدد الدول الأعضاء في الصندوق إلى أكثر من 150 بلد وتدفع كل دولة حصتها 25% بالذهب أو بعملات أجنبية و75 %بعملتها الوطنية، وما لم تزد هذه الحصص فلم يكن هناك التزام مالي أخر على القطر العضو في الصندوق, ويعتمد تمثيل كل قطر في مجلس إدارة الصندوق على حصته النسبية تلك وقد كان مجموع حصص

الأعضاء عندما انشئ 8.8 مليار دولار ارتفعت في عام 1958الى أكثر من 9 مليار دولار ثم زيدت عام 1961 بنسبة 50% لتبلغ 14.7 مليار دولار، ثم زيدت مرة أخرى عام 1965 بنسبة 25%، وبعد قبول أعضاء جدد في الصندوق بلغ مجموع موارده المالية في نهاية عام 1969 ما يزيد عن 21 مليار دولار، ومرة أخرى زيدت الحصص عام 1970 بنسبة الثلث لتبلغ حوالي 28 مليار دولار وفي نهاية 1975 بلغ مجموع الحصص 126 عضوا في الصندوق أكثر من 29 مليار وحدة سحب خاصة.

وقد ازدادت الحصص في الصندوق منذ عام 1990 بنحو 45% لتبلغ حاليا نحو 290 مليار دولار وتبلغ موجوداته 214 وحدة سحب خاصة.

وباستطاعة صندوق النقد الدولي زيادة موارده المالية عن طريق الاقتراض بموجب ما يسمى بالترتيبات للاقتراض التي وضعت عام 1962 وابدت فيها عشرة أقطار صناعية كبرى، منه سبعة أقطار أروبية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة واليابان استعدادها الاختياري لتوفير ائتمان إلى حد 6 مليار دولار من غير حصصها في الصندوق.

ودفع الحصص البالغ 75% من حصة البنك بعملته الوطنية يتيح للصندوق امتلاك أرصدة من مختلف العملات ,ولذلك يستطيع أن يقدم لأعضائه العملات الأجنبية المختلفة لتصحيح الاختلال في موازين

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، **التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية**، دار وائل للنشر، الأردن، 2014، ص 355.

مدفوعاتها. وتجدر الإشارة أن الصندوق لا يمنح أعضائه شيئا من موارده، ولكن إذا احتاجت الدول فعليها أن تشتري من الصندوق نوع العملة الأجنبية التي تريدها مقابل قدر معين من عملتها الوطنية تدفعها للصندوق.

وهذه العملية ليست عملية إقراض إنما صفقة شراء عملة أجنبية بعملة وطنية، وتحدد حصة كل بلد في الصندوق بناءا على حجم ناتجه المحلي واحتياطاته الدولية وحجم تجارته الخارجية[1].

المطلب الثاني: التعريف بصندوق النقد الدولي، أهدافه ووظائفه

صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية بهدف تحقيق الاستقرار العالمي، و استحدثت فكرة إنشائه في جويلية 1944 في مؤتمر بريتون وودز بولاية نيوهامبشير الأمريكية حيث يعتبر من أهم المصادر التمويلية التي تقوم بتمويل وإقراض الدول المختلفة لغرض المساعدة في حالة حدوث اختلالات في اقتصادياتها مع رسم سياسات واتخاذ تدابير وإجراءات تصحيحية.

1. تعريف صندوق النقد الدولي:

"هيئة مالية دولية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، يعتبر وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو كمؤسسة مركزية في النظام النقدي الدولي، إنيطت له مهمة الإشراف على إدارة النظام الدولي للتخفيف من أثار أنظمة المدفوعات الدولية وأسعار الصرف على المعاملات التجارية والمالية العالمية"[2].

"يعتبر المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي وبدأ عمله في واشنطن 1 مارس 1947 وكانت فرنسا اول الدول المقترضة وحصلت على قرض بـ 25 مليون دولار"[3].

"صندوق النقد الدولي هو منظمة دولية مستقلة، تعاونية تضم 185 دولة عضو، تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو في العالم ويعتبر البلدان الأعضاء هم المساهمين في التعاونية، وتوفر رأس مال صندوق النقد الدولي من خلال اشتراكات الحصص في المقابل، يقدم صندوق النقد الدولي لأعضائه

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 366.
[2] أسامة محمد إبراهيم، **تقرير عن صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل**، www.eastlaws.com
[3] رمضاني محمد، **أثر السياسات الاستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012، ص 135.

المشورة بشأن سياسة الاقتصاد الكلي، والتمويل في أوقات ميزان المدفوعات، والمساعدة الفنية والتدريب لتحسين إدارة الاقتصاد الوطني"[1].

" صندوق النقد الدولي هو أحد الوكالات المتخصصة في منظمة الأمم المتحدة، نشأ بمو جب المعاهدة الدولية سنة 1945م للعمل على تعزيز سلامة الإقتصاد العالمي، ويقع مقر الصندوق في عاصمة الولايات المتحدة الأمريكية ويديره أعضاء يمثلون جميع بلدان العالم تقريبا؛ حيث بلغ عدد هذه الدول189، كما بدأ نشاطه الفعلي في مارس 1947م، الدول الأعضاء به لا يشترط أن يكونوا أعضاء في منظمة الأمم المتحدة، كما أن للصندوق أعضاء أصليين وهم ممثلي الدول التي حضرت مؤتمر "بريتون وودز" قبل شهر ديسمبر عام 1946م، أما الدول التي انضمت بعد ديسمبر من نفس السنة، فلا تعتبر أعضاء أصليين، وقد صدور قبول عضويتها من قبل مجلس محافظي الصندوق ولا يوجد فرق في الإلتزامات بين الأعضاء الأصليين والأعضاء الجدد، ولكل دولة الحق في الإنسحاب من الصندوق"[2].

"مؤسسة دولية تعنى بالسياسات الاقتصادية النقدية والمالية فهو يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يقوم بدرجة كبيرة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و إقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى مع اقتصاد السوق"[3].

2. أهداف ووظائف صندوق النقد الدولي:

للصندوق عدة أهداف ووظائف ويكن حصرها فيما يلي[4]:

أولا: أهداف صندوق النقد الدولي

- تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي و فيما يتعلق بالمساهمة في حل المشكلات النقدية الدولية
- العمل على توسيع و تحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية والإسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي, والمحا فضة عليها ,وفي تنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء

[1] Bernhard Fritz-Krockow, Parmeshwar Ramlogan, **International Monetary Fund Handbook : It's functions, policies and operations,** 2007, P 01.

[2] دودان حنان، زبيري رابح، **(دور صندوق النقد الدولي في إدارة ازمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2008-2015)**، مجلة البشائر الاقتصادية، ع 2، جامعة الجزائر 3، جويلية 2018، ص 235.

[3] بعداش وليد، **صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر-مصر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2014-2015,ص 142.

[4] دريد كامل الشبيب، **المالية الدولية**، دار البازوري للنشر، الأردن، 2013، ص142.

- تحقيق الاستقرار في أسعار صرف العملات والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء وتجنب التخفيض التنافسي
- المساعدة على إقامة نضام مدفوعات متعدد الأطراف وعلى إلغاء القيود المفروضة على عمليات الصرف وتحويل العملات والمعرقلة لنمو التجارة العالمية
- مساعدة البلدان الأعضاء على تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء الوطني أو الدولي ,وعلى تقصير مدة الاختلال في ميزان مدفوعات البلد العضو والتخفيف من حدته

ثانيا: وظائف صندوق النقد الدولي

يساعد صندوق النقد الدولي أعضائه عن طريق مايلي[1]:

1. تقديم المشورة بشان السياسات والإشراف العالمي:

تدعو اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى قيام الصندوق بالإشراف على النظام النقدي الدولي,بما في ذلك ممارسة الرقابة الدقيقة أي الإشراف على سياسات أسعار الصرف في بلدانه الأعضاء , وطبقا للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

ويمارس الصندوق دوره الإشرافي بثلاث طرق:

أ. **الرقابة القطرية:** وهي تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة ومتعددة الأطراف مع فرادى البلدان الأعضاء حول سياستها الاقتصادية ,مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية أخرى عند الحاجة .ويطلق على هذه المشاورات اسم مشاورات المادة الرابعة ,لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق الصندوق,لذا تكون المشاورات في واقع الأمر متعددة الإطراف.

ب. **الرقابة الإقليمية:** وبموجبها يدرس صندوق النقد الدولي السياسات المتبعة طبقا لاتفاقيات إقليمية ,ويشمل ذلك على سبيل المثال ,مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الاتحاد الاروبي ومنطقة اليورو والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا والاتحاد النقدي لدول شرق الكاريبي.

[1] محمد عبد الله شاهين، **السياسات التدخلية للبنك والصندوق الدولي في اقتصاديات الدول العربية**، دار يافا للنشر، الأردن، 2017، ص 252-254.

ت. **رقابة المجموعات:** كذلك تشارك إدارة الصندوق موظفوه في مناقشات الرقابة المتعلقة بمجموعات مثل مجموعة السبعة (اي مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة) ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ.

2. الإقراض لمساعدة البلدان المتعثرة

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بالعملات الأجنبية للبلدان التي تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات ,ومن شان هذه المدفوعات أن تخفف من صعوبة التصحيح الذي يتعين على البلد المعني إجراؤه للتوفيق بين إنفاقه ودخله بغية معالجة المشكلات التي يواجهها على صعيد ميزان المدفوعات ,كذلك تستهدف هذه القروض دعم السياسات , بما في ذلك الإصلاحات الهيكلية ,التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وأفاق النمو على أساس دائم.

ويمكن لأي بلد عضو أن يلجا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل اللازم لأغراض ميزان المدفوعات ,أي إذا احتاج لقرض رسمي ليتمكن من سداد مدفوعاته الخارجية والحفاظ على مستوى مناسب من الاحتياطات بغير أن يتخذ تدابير مدمرة للرخاء الوطني أو الدولي وقد تتضمن هذه التدابير فرض قيود على التجارة والمدفوعات,وضغط الطلب في الاقتصاد المحلي ضغطا شديدا,أو تخفيض قيمة العملة المحلية تخفيضا حادا,ويغير الإقراض المقدم من صندوق النقد الدولي ,تضطر الدول التي تمر بمصاعب في ميزان المدفوعات الى اتخاذ تدابير تصحيحية مفاجئة أو غير ذلك من التدابير الأخرى التي قد تضر بالرخاء الوطني والدولي,ويدخل اجتناب مثل هذه النتائج ضمن المقاصد التي يسعى الصندوق لتحقيقها.

أدوات الإقراض في صندوق النقد الدولي وتطورها

يقدم صندوق النقد الدولي قروضا بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء وتختلف المادة وشروط السداد والإقراض في كل من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني.

3. المساعدة الفنية والتدريب

يتيح الصندوق للبلدان الأعضاء الاستفادة أيضا من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات ,مثل أنشطة البنوك المركزية ,والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف,والسياسات والإدارة الضريبية ,والإحصاءات الرسمية ,وهو ما يتم بسبل متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة ,مثل وزارات المالية والبنوك المركزية .والهدف من وراء ذلك هو العمل على تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها.

المطلب الثالث: التسهيلات والقروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي قروض وتسهيلات للدول الطالبة لها وتتاخذ عدة أشكال كحقوق السحب العادية وتسهيلات التمويل العويضي والطارئ... ويمكن حصرها كالأتي[1]:

- حقوق السحب العادية: يتمكن العضو في الصندوق بالاقتراض بقيمة مساهمته في الصندوق بالعملة الأجنبية مقابل دفع عملته الوطنية ويمنح هذه التسهيل لتصحيح العجز في ميزان المدفوعات للدول الأعضاء.
- تسهيل التمويل التعويضي والطارئ: يقدم هذا التسهيل لتعويض الانخفاض غير المتوقع في حصيلة صادرات دولة معينة عضو في الصندوق كما يمنح هذا التسهيل لمواجهة أزمة طارئة ناتجة عن ارتفاع أسعار المستوردات..

تسهيل تمويل المخزون الاحتياطي: يقدم هذا التسهيل لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات وذلك للمحافظة على مخزون الدول الاحتياطي من المواد الخام.

- التسهيلات النفطية: هي قروض مسيرة تقدم للدول الأعضاء المستوردة للنفط والتي تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها.
- صندوق الأمانات: وظيفة هذا الصندوق تقديم قروض ميسرة للدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من خلل في ميزان مدفوعاتها.
- تسهيلات التصحيح الهيكلي: وهدف هذه التسهيلات تصحيح الهيكل الاقتصادي للدول الأعضاء التي تعاني مشاكل اقتصادية هيكلية ومشاكل مزمنة في ميزان مدفوعاتها.

[1] موسى مطر، شقير نوري، ياسر المومني، **المالية الدولية**، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 170.

- التسهيلات الخاصة بتحويل الانضمة الاقتصادية: وهي مساعدات مالية للدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في موازين مدفوعاتها بسبب التحويل من انظمه سعريه مركزية إلى انضمة تسعير تعتمد على قوى العرض والطلب.

المبحث الثاني: التنمية في الدول النامية واسباب فشلها

هناك العديد من التدابير المستخدمة التي تسعى إلى تحديد وترتيب البلدان من حيث مستويات تنميتها. يركز معظمها على مستويات الدخل، بسبب الافتراض القائل بأن البلدان تكون أكثر تطوراً عندما ترتفع مستويات دخل الفرد السنوي فيها. يفحص آخرون المعايير الاجتماعية والهيكلية وغيرها، نظرًا لفرضية أن هذه هي أيضًا سمات مهمة للتنمية بشكل عام، التنمية مفهوم متعدد الأبعاد يشمل المعايير الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وسنسعى من خلال هذا المبحث ان نلقي نظرة حول المعايير الاقتصادية لهذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الدول النامية

يمكن تصنيف البلدان في كثير من الأحيان وفقًا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. في بعض الحالات، من المهم تصنيف البلدان لمعرفة أيها مؤهل للحصول على المزايا التي ينص عليها القانون أو الاتفاقية الدولية على سبيل المثال، بعض البلدان الأقل تقدمًا مؤهلة للحصول على مزايا التجارة أو المساعدات الخارجية التي لا تتوفر للبلدان ذات المستويات العليا من التنمية وتشمل هذه الحصول على المنح والمساعدات الميسرة منخفضة التكلفة من المؤسسات المالية الدولية وبعض برامج المساعدة الثنائية والإعفاءات الجمركية بموجب جدول الأفضليات العام لمنظمة التجارة العالمية، غالبًا ما يقوم المحللون بتجميع البلدان وفقًا لمستويات تطورها من أجل دراسة ديناميكاتها الداخلية وتحديد سياسات أو أساليب التنمية التي قد تكون الأنسب لبلد معين[1].

[1] CRS Report for Congress, **Developing Countries : Definitions, Concepts and Comparisons,** December 6th, 2002, P5.

يمكن حصر مفهوم الدول النامية في: "هي الدول التي تسودها المستويات المنخفضة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب على ذلك شيوع الفقر بين سكانها"[1]، الا ان هذا التعريف ينقصه التدقيق ولا يوضح الابعاد الحقيقية لمشكلة تخلف هذه البلدان إضافة الى عدم تقبل مصطلح "التأخر" من قبل الكثيرين.

لذلك استبدلت التسمية من "الدول المتخلفة" وعرفت على انها: "الدول التي ينخفض فيها الدخل الفردي عن متوسط دخل الفرد في الدول المتقدمة"[2]، وبالتالي فإن هذا التعريف يتضمن تواجد إمكانيات النمو بذه البلدان متى تم الاستغلال الكامل للموارد المتاحة بها، ولقي مصطلح "التخلف" اعتراضا أيضا لأنه لا يفرق بين الركود والنمو من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يعطي انطباعا بسيادة الركود في هذه المجتمعات وهو ما لا يتفق والحقيقة، ولذلك استبدل باصطلاح "الدول النامية" تفاديا للخلط بين الركود والنمو.

كما توجد عدة تصنيفات لهذه الدول مثل التصنيف الذي وضعه البنك الدولي والأمم المتحدة لتصنيف الدول النامية.

1. تصنيف البنك الدولي للدول النامية:

يخصص البنك الدولي اقتصادات العالم لأربع مجموعات ذات دخل منخفض، وأدنى متوسط، وفوق متوسط، ودخل مرتفع، يتم تحديث التصنيفات كل عام في 1 جويلية وتستند إلى نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بالدولار الأمريكي الحالي (باستخدام أسعار الصرف بطريقة أطلس) للعام السابق (أي 2019 في هذه الحالة).

وتتغير التصنيفات لسببين[3]:

- في كل بلد ، تؤثر عوامل مثل النمو الاقتصادي والتضخم وأسعار الصرف والنمو السكاني على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يمكن أن تؤثر التنقيحات على أساليب وبيانات الحسابات القومية أيضًا على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. يمكن

[1] Cristopher Pass, Brayan Lowes and Leslie Davies**, Dictionary of economics**, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995, P111.

[2] عبد الرحمان بن سانية، **الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012-2013، ص 54.

[3] World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021(18/06/2021).

الوصول إلى البيانات المحدثة عن بيانات نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لعام 2019 هنا.

- للحفاظ على عتبات تصنيف الدخل ثابتة بالقيمة الحقيقية، يتم تعديلها سنويًا لمراعاة التضخم. يتم استخدام معامل انكماش حقوق السحب الخاصة (SDR) وهو متوسط مرجح لمؤشرات انكماش الناتج المحلي الإجمالي في الصين واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ومنطقة اليورو.

وتقاس هذه العتبات وفق مايلي:

الجدول رقم(01): تصنيف الفئات حسب نصيب الفرد من الدخل القومي

المجموعة	1 جويلية 2020	1 جولية 2019
فئة الدخل المنخفض	اقل من 1036 دولار	اقل من 1026 دولار
فئة الدخل الأدنى من المتوسط	بين 1036 و4045 دولار	بين 1026 و3395 دولار
فئة الدخل الأعلى من المتوسط	بين 4045 و12535 دولار	بين 3395 و12375 دولار
فئة الدخل المرتفع	أكبر من 12535 دولار	أكبر من 12375 دولار

المصدر: World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021(18/06/2021).

2. تصنيف الأمم المتحدة للدول النامية:

ميزت هيئة الأمم المتحدة بين مجموعتين من الدول[1]:

- الدول الأقل تقدم: وتضم حاليا 49 دولة، تتميز بـــ:
  - الضعف في الدخل الفردي
  - تأخر في التنمية البشرية: سوء التغذية (50% من الفقراء في أثيوبيا)، وسوء أو انعدام الخدمات الصحية والتعليمية
  - ضعف حصة الصناعة في PIB أقل من 10 %
  - زراعة تقليدية متأخرة (تشغل أغلب السكان)
  - كما أنها تعتبر شبه هامشية في التبادلات العالمية بسبب عزلتها الناشئة عن سوء ارتباطها بالعالم الخارجي أو غياب واجهة بحرية لها، وبعضها قطعت علاقاتها الخارجية بدافع النزاعات الطويلة، وبالنتيجة فإن PMA تشغل "الزوايا الميتة" من العالم بعيدا التدفقات الدولية
- الدول المصنعة حديثا: وتضم 15 دولة وتتميز بـ:
  - وجود قاعدة صناعية
  - صادرات متنوعة ونمو اقتصادي قوي
  - ارتفاع في الدخل الفردي
  - تزايد عدد السكان في المدن
  - تناقص حاد في معدلات الفقر المطلق
  - مستوى مرتفع في جانب التعليم والصحة
  - استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة والشركات المتعددة الجنسيات

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 56.

المطلب الثاني: خصائص الدول النامية

رغم التباين بين مجموعة الدول النامية وتعدد التسميات التي أطلقت عليها لفرزها عن مجموعة الدول المتقدمة، إلا أن بينها مجموعة من الخصائص المشتركة التي عرفت تعديلات وإضافات من طرف الباحثين منذ الستينيات، ويضع أيف لاكوست Y.Lacoste سمات مشتركة للدول النامية، وهو يقارب أربعة عشر معيارا أو جانبا يميز التخلف، ويمكن الإشارة إلى هذه الجوانب، وجوانب أخرى، مع ترتيبها وفق مجموعة من المعايير كما يلي[1]:

1. **السمات الديمغرافية:**

- تدني المستوى الصبحي (نقص الخدمات، انتشار الأمراض،...)
- عدم تلبية الحاجات الأساسية بصفة عامة(سكن، نقل، صرف صحي، ماء شروب،...)

2. **السمات الاقتصادية:**

- انخفاض الدخل الفردي، حيث يلاحظ في الواقع أن انخفاض متوسط دخل الفرد في الدول بصفة أساسية إلى ضالة الناتج الوطني بالنسبة لعدد السكان، فعلى الرغم من أن سكان النامية إنما يرجع الدول النامية يمثلون أكثر من 65 % من سكان العالم إلا أن نصيبهم من الإنتاج الصناعي العالمي لا يمثل سوى 7 % فقط .النظم المصرفية، وحتى في البلدان النامية التي عرفت تحريرا لأسواقها المالية فإن المؤسسات المالية بقيت هشة، وتعرف المشاريع الممولة بقروض العديد من المخاطر
- ضعف معدلات الاستثمار، حيث تظل الدول الصناعية هي الأكثر استحواذا على هذه الاستثمارات، بينما تظل الدول النامية الأقل نصيبا منها، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي في العام 2016 ما قيمته 1.75 تريليون دولار أمريكي، وكان نصيب الاستثمار في البلدان النامية منها بنسبة 14 % ، وتظل تدفقات الاستثمار إلى أقل البلدان نموا
- ارتفاع معدلات البطالة، فقد توقع تقرير جديد صادر عن منظمة العمل الدولية والذي حمل عنوان "الاستخدام والأفاق الاجتماعية في العالم عام 2017" إلى توقعات بارتفاع عدد العاطلين عن العمل في الدول النامية إلى 16.6 مليون، بنسبة 8.14 % مقارنة بعدد العاطلين عن العمل

[1] يوسف بعيطيش، **تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة**، مجلة العلوم القانونية والسياسة، المجلد 10، ع1، جامعة الجزائر 3، أفريل 2019، ص 685-686.

عالميا والمقدرة بـ 203.8 مليون عاطل عن العمل، وأن نحو نصف العمال في الاقتصاديات الناشئة يعملون في مهن هشة، لترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 80% في الدول النامية

3. **السمات الاجتماعية والثقافية:** لا تقل السمات الاجتماعية والثقافية أهمية عن السمات الأخرى نذكر:

- السمات الاجتماعية المتعلقة بمستوى المعيشة، وهذه السمات موجودة في مستويات كثيرة، إذ تتأثر مستويات المعيشة لشعوب الدول النامية بحالة الفقر وتردي مستويات الدخل والناتج، ومن ثم مستويات التعليم والصبحة، فخمس سكان العالم تقريبا يعيشون في النصف الشمالي للكرة الأرضية (فوق خط الفقر)، ويضم القسم الثاني أربعة أخماس السكان والذين يعيشون في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية
- انخفاض مستوى الدخل الفردي، إذ ينخفض تصيب الفرد من الدخل القومي في الدول النامية مقارنة بمثيله في الدول المتقدمة، وتزداد الفجوة التي تفصل الدول النامية عن الدول المتقدمة مع مرور الوقت
- عدم عدالة توزيع الدخل، فإذا كانت هذه الظاهرة في الدول المتقدمة تشكل حافزا للنمو بسبب المساهمة الكبيرة لذوي الدخول العالية في توفير الادخار المحلي اللازم لتمويل التنمية
- ثمة مشكلة أكثر تعقيدا بالنسبة للبلدان النامية وهي الفساد، فالدكتاتوريون الفاسدون يفرون بالمليارات وبودعون الأموال في المصارف الخارجية والمراكز المالية الكبرى بما فيها لندن، وتنتقد البلدان النامية بحق لأنها لا تبذل الكثير بشأن مكافحة الفساد، لكن في نفس الوقت تنتقد البلدان المتقدمة لأنها توفر ملاذات أمنة للمسئولين الفاسدين وتوفر لهم حسابات مصرفية لأموالهم

4. **السمات السياسية والمؤسساتية:**

للحياة السياسية والمؤسساتية في الدول النامية العديد من الخصائص التي تؤكد بشكل واضح ما تتميز به هذه الدول عن الدول المتقدمة لعل من بينها:

- الاختلال السياسي الذي كان نتيجة وجود نماذج مختلفة التقليدية، والاستعمار الذي أدى إلى أنظمة سياسية منحرفة بالمقارنة مع الوضع في الدول الأكثر تقدما وبخاصة تلك، التي تتواجد فيها وجود مؤسسات ديمقراطية تمثيلية

- أن هذه الدول تفتقر تماما إلى وسائل مناسبة للتعبير كوجود ناخبين على مستوى من الوعي أو جماعات مهنية منظمة أو أحزاب سياسية، وهيئات تشريعية ممثلة للشعب، وإن وجدت هذه الوسائل فيها فإنها تكون ضعيفة وبدائية
- التناقض الكبير بين الوضع الرسمي والواقع أو ما يسمى بالازدواجية في المعايير. ويسمي الفرد رجز .Riggs W Fred هذه الظاهرة بالشكلية
- كذلك تعاني الدول النامية من اضطرابات وانقلابات في نظم الحكم، مما يؤدي إلى انعدام الاستقرار اللازم لتشجيع الاستثمار، وإلى هروب رأس المال المادي والبشري

المطلب الثالث: فجوة التنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة

إن انقسام العالم إلى دول غنية في الشمال تستحوذ على الحصة العظمى من الثروة العالمية بالرغم من أنها لا تضم إلا عددا قليلا من سكان المعمورة، ودول فقيرة في الجنوب مكتظة بالسكان تعاني من الفقر وضعف حصتها من الدخل العالمي، هي ظاهرة تميز العالم منذ فترة طويلة وازدادت تعمقا مع العولمة ونشاط حركة التكتلات العالمية الإقليمية والدولية. ولا يقتصر التفاوت التنموي على هاتين المجموعتين الكبيرتين من دول العالم، بل إن التفاوت موجود وبعمق داخل الاقتصاديات النامية ذاتها، سواء بين الأقاليم، أو داخل الإقليم الواحد، أو الدولة الواحدة[1].

ويشير تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم لسنة 2009 إلى أنه على النطاق الدولي، تركز نمو الاقتصاد العالمي في عدد قليل من المناطق الإقليمية، وفي العام 2000، تركز حوالي ثلاثة أرباع إجمالي الناتج المحلي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية وشمال شرق آسيا، ورغم أن ظاهرة التركز هذه ليست جديدة، فقبل ثلاثة قرون شكلت الصين والهند حوالي ثلثي ثروة العالم، إلا أن الجديد والاختلاف يكمن في أنه في ذلك الوقت كانت الصين والهند تضمان أكثر من نصف سكان العالم، في حين لا يشكل الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة الأمريكية من سدس سكان العالم[2].

[1] عبد الرحمان بن سانية، مرجع سابق، ص 61.
[2] البنك الدولي، تقريـــر التنمـية في العالم، **إعادة تشكيل الجغرافية الاقتصادية**، 2009، ص 5.

ويستحوذ حوالى 360 مليونيرا عالميا على ثروة بما يملكه 3 مليارات نسمة، أي حوالي ما يملكه نصف سكان العالم. واكثر هؤلاء الاثرياء يعيشون في الدول الصناعية الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية. ولقد زادت فجوة الدخل بين الدول الفقيرة والدول الغنية، حيث كان دخل الفرد في الدول السبع الصناعية المتقدمة حوالي 20 ضعف دخل الفرد في الدول الاكثر فقرا عام 1965، بينما كانت هذه العلاقة حوالي 40 ضعفا في عام 1995. وبمقارنة بسيطة نجد ان 20 في المائة من الاغنياء في الدول الصناعية المتقدمة يملكون حوالي 150 ضعف ما يملكه حوالي 20 في المائة من الدول الاكثر فقرا[1].

كما أظهرت دراسة للأمم المتحدة أن التفاوت الاقتصادي يتزايد بالنسبة لأكثر من 70% من سكان العالم، وهو ما يفاقم مخاطر الانقسامات الاجتماعية ويعيق التنمية الاقتصادية والتطور الاجتماعي.

وخلال الأدوات التخطيطية الرشيدة لمعالجة فشل الأسواق، ومحاربة الفساد، وضمان توزيع مقبول اجتماعياً للدخل، وتوفير المؤسسات الملائمة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وغيرها. يشار، ثالثاً، ضمن أسباب عدم التحوّل، إلى ضعف الإدارة الاقتصادية، التي هي بطبيعتها جزء لا يتجزأ من الإدارة العامة للدولة. ويتجسد هذا الضعف أفضل ما يتجسّد في الأخطاء في تحديد مراحل وتتابع خطوات الإصلاح الاقتصادي. فمن غير المستحسن، ومن غير المفضّل، إعتماد الإدارة الاقتصادية ومراحل الإصلاح، على مقولة البدء بمرحلة التحرير، محلياً وخارجياً، يضمن اقتصاداً تنافسياً لاحقاً.

[1] عبد الوهاب القحطاني، **عولمة الفقر في الدول النامية**، جريدة الشرق الأوسط نقلا عن الموقع:
https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=151041&issueno=8836

المبحث الثالث: العوامل المؤدية للمديونية في الدول النامية

مديونية الخارجية هي اتفاق بين حكومة إو أ حدى مؤسساتها وبين مصدر خارجي للحصول على موارد مالية أو حقيقية، مع التزام الجانب المدين بإعادة تسديد تلك الموارد والفوائد المستحقة عليها خلال مدة زمنية يتم الاتفاق عليها عند عقد القرض[1].

تلجا الحكومات والدول الى الاقتراض الخارجي لعدة أسباب، تؤدي بها في النهاية الى الوقوع في أزمات المديونية بعد ان ما كان الهدف هو التنمية الاقتصادية وذلك لعدم قدرة المدخرات المحلية على تلبية الحاجات التنموية لذلك نرى بعضا من الدول تعود للاقتراض مرة أخرى من اجل تسديد فوائد الديون التي عليها مما يجعل الامر اكثر تعقيدا لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث ان نسلط الضوء عن الأسباب الداخلية والخارجية التي تجعل الدول تقع في فخ المديونية.

المطلب الأول:العوامل الداخلية المؤدية للمديونية

لجأت دول العالم الثالث إلى الاقتراض من الخارج لأسباب عديدة، أدت بها في النهاية إلى الوقوع في أزمة المديونية وذلك بسبب:

1. قصر الموارد المحلية الغير تضخمية:

فالموارد المتاحة عاجزة عن تمويل معدل طموح للاستثمارات القومية، وبالتالي تنشأ الحاجة لتغطية ما يسمى "بالفجوة الادخارية"، ويعبر عن "الفجوة الادخارية" بالفرق بين الموارد الاستثمارية الكلية اللازمة خلال فترة زمنية مقبلة، وبين ما يمكن تحقيقه من مدخرات، دون أن يرتبط هذا بظهور تضخم أو تخفيض لمستوى الاستهلاك القومي، وبالتالي فإنه لتغطية هذه الفجوة الادخارية يلجأ للاستعانة بموارد او مدخرات اجنبية[2].

2. فشل نمط التنمية والتصنيع:

يبدو ان هناك علاقة طردية بين المديونية الخارجية لبلدان العالم الثالث و التنمية، لان هذه الاخيرة بائت بالفشل، و ذلك يعود الى الاخطاء في تطبيق استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كثير

[1] اياد حماد عبد،**ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية: أسبابها وسبل مجابهتها**،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع2، 2008، ص3.

[2] نور الدين الحامد،**اثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص 59.

من بلدان العالم الثالث، فبعد خمسة عقود من محاولات التنمية ببلدان العالم الثالث التي استقلت بعد الحرب العالمية الثانية ما زالت تلك البلدان تروح في اغلال التخلف و التبعية و الاعتماد على الغير، فما يتمخض عن تلك المحاولات بروز شروط موضوعية تؤهلها للانتقال من حالة التخلف، الى حالة التقدم المعتمد على ذاته[1].

3. غياب سياسة سليمة للاقراض الخارجي:

لم يكن لدى البلاد المتخلفة بصفة عامة أي استراتيجية واضحة حول حدود وطبيعة ومجالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، ولم تأخذ بعين الاعتبار المؤشرات الأساسية المحددة لقدرة الاقتصاد القومي على الوفاء بأعباء ديونه الخارجية، بحيث أفرطت كثيرا في الاقتراض الخارجي واعتبرته بديلا للادخار المحلي، بسبب وفرة المصادر الخارجية للاقتراض حيث كانت هناك تخمة في السيولة الدولية (من جراء تدوير الفوائض النفطية ونمو حجم سوق الدولارات الأوربية)، ومن هنا لم تحرص هذه الجهات (وهذا خطأ كبير منها) على مراعاة قدرة المدين على السداد مستقبلا، ولم تعط لحسن استخدام المدين للقروض أية اعتبارات، وكان ما يهم هذه الجهات هو الإقراض لتلك الدول، وبأحجام كبيرة، وبأسعار فائدة مرتفعة، سعيا وراء أرباح "فوائد" خيالية تحققها من وراء هذا النشاط، وبخاصة في ضوء أزمات تراكم رأس المال، والركود الاقتصادي الذي خيم على البلاد الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة[2].

4. هروب رؤووس الأموال الى الخارج والفساد الإداري:

وقد كشفت ازمة تفاقم الديون الخارجية لعدد لاباس به من الدول المدينة، عن ان هذا التفاقم قد نجم عن وجود فساد اداري في أجهزة الدولة في هذه الدول حيث ان من الناحية الفعلية، معظم الأموال التي كانت تقترض من الخارج في هذه الدول كانت تتسرب مرة أخرى الى الخارج من طرف المسؤولين الفاسدين.

إن البلدان النامية المثقلة بالديون وذات رأس المال المتكرر تدير ظهرها لها. ليس فقط أنهم يواجهون صعوبة في الحصول على قروض جديدة ، ولكن مواطنيهم ، بما في ذلك النخبة السياسية في بعض

[1] بن صابر فتيحة، **المديونية الخارجية واثرها على التنمية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2017-2018، ص 49.
[2] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 60.

الحالات ، يحاولون إنقاذ أموالهم. يؤدي هروب رأس المال إلى تفاقم مشاكل ميزان المدفوعات وغالبًا ما تساوي الأصول الخاصة المحتفظ بها في الخارج مستوى الالتزامات الخارجية الرسمية[1].

5. سوء تسيير الدين الخارجي:

لم تكن سياسة بلدان العالم الثالث في فترة السبعينات وإلى غاية نهاية القرن العشرين واضحة حول حدود وطبيعة ومحالات الاستخدام الرشيد للقروض الخارجية، ولم يكن لهذه البلدان تصور واضح عن كيفية إدارة الدين الخارجي ،وغابت عنها المعايير التي تحدد طاقة الدولة على سداد ديونها الخارجية. إضافة إلى ذلك لم يكن لديها أي فكرة عن الحدود القصوى التي يتعين أن لا يتجاوزها الدين الخارجي، حتى لا تحدث مشكلة في السيولة والسداد، وغياب الإستراتيجية السليمة للاقتراض الخارجي هو الأمر الذي أدى إلى حدوث كثير المشكلات الاقتصادية النابحة عن تضخم الدين الخارجي وتفجر أعباء خدمته[2].

6. القيام بالاقتراض من اجل الاستهلاك:

بدل القيام باستثمارات ومشاريع بالاموال المقترضة تقوم بعض الدول لتوجيه مصدر هذا التمويل الى الاستهلاك المباشر عبر التدعيم العشوائي للسلع والقيام باستراتيجيات خاطئة مثل القيام بمشاريع استثمارية مشكوك في جدواها مما يزيد الامر تعقيدا فيما يتعلق بالديون الخارجية.

المطلب الثاني: العوامل الخارجية المؤدية للمديونية

بالإضافة الى العوامل الداخلية توجد عدة عوامل خارجية تؤدي بالدول للجوء الى المديونية او المساهمة في مفاقمة المشكل ويمكن حصرها في:

1. تدهور التبادل التجاري بين الدول المتقدمة والدول النامية:

إن التدهور في شروط التبادل التجاري الدولي بين المنتجات التي تصدرها مجموعة البلاد النامية المدينة (ومعظمها من المواد الخام) والمنتجات الصناعية وغير الصناعية التي تستوردها من البلاد المتقدمة، أحد العوامل الأساسية التي أسهمت بشكل واضح في تأزم قضية المديونية الخارجية لمجموعة الدول الأولى، كما يؤدي كذلك بشكل مباشر إلى التأثير على حالة ميزان المدفوعات للبلدان المدينة، حيث يزيد عجز هذا

[1] Erbe Susanne, Digitized Version The flight of capital from developing countries, ECONSTOR magazine, Hamburg, 1985, P01.

[2] بن الطاهر الحسين، **دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث-دراسة حالة الجزائر-**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007-2008، ص 104.

الميزان، ومن ثم يزيد من الميل إلى الاستدانة من ناحية أخرى، ويؤدي أيضا إلى إضعاف قدرة هذه البلاد عن الوفاء بأعباء ديونها من جهة أخرى، كما يعتبر كذلك من أهم الآليات التي اعتمدت عليها مجموعة الدول الثانية في نهب ونزف الفائض الاقتصادي من مجموعة الدول الأولى، قبل وبعد أن حصلت على استقلالها السياسي[1].

2. التغيرات في الأسعار العالمية للبترول:

من أهم نتائج حرب أكتوبر تشرين من عام 1973 إرتفاع أسعار النفط بشكل ملحوظ خلال عامي (1974–1979)، ويرى كثير من الاقتصاديين أن إرتفاع أسعار النفط سبب في انتقال رؤوس الأموال بصورة مفاجئة وبحجم كبير إلى الدول المصدرة للنفط، مما خلق موجة من الانكماش ثم التضخم في اقتصاديات الدول المستوردة وبالتالي دفع هذه الدول الأخيرة إلى اتباع سياسات نقدية ومالية متقلبة، وبهذا الصدد يرى بعض الاقتصاديين أن انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينات كان له أثر سلبي على بعض الدول النامية المدينة[2].

3. تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي:

تتعرض البلدان النامية إلى تدهور شروط التبادل التجاري، و يتجلى ذلك في تغير أسعار صادرات وواردات أهم السلع لغير صالح هذه الدول سواء النفطية منها أو غير النفطية وقد شهدت معدلات التبادل التجاري الدولي تدهورا ملحوظا في غير صالح الدول النامية غير البترولية خاصة مع حدوث الصدمتين البتروليتين، حيث ترتب عليها ارتفاع أسعار واردات الدول النامية عامة والواردات النفطية خاصة[3].

4. ارتفاع أسعار الفائدة:

كان الارتفاع الشديد الذي طرأ على أسعار الفائدة التي اقترضت بها مجموعة الدول المدينة دورا حاسما في تفاقم مشكلة الديون العالمية، حيث أدى هذا الارتفاع إلى زيادة المبالغ التي أصبحت تضطر هذه الدول لتخصيصها لدفع أعباء الديون، في الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك الدول للتدهور والتقلب، وكان من الطبيعي، والحال هذه أن تتكبد مجموعة البلاد المدينة مبالغ متزايدة عبر الزمن

---

[1] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 64.

[2] فضيلة جنوحات، **إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006 ص 56.

[3] مشير الوردي، **المديونية الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2006-2007، ص 64.

في بند خدمة مدفوعات فوائد ديونها الخارجية، وهكذا ، نستطيع أن نقرر، بدرجة عالية من الثقة، أن هذا الارتفاع الشديد الذي حدث في أسعار الفائدة الاسمية (خلال السبعينيات) وفي أسعار الفائدة الحقيقية (خلال الثمانينيات) قد أدى إلى تفاقم أزمة الديون العالمية، فقد وصلت أعباء الفوائد الى مستوى خطير وأصبحت تبتلع نسبا كبيرة من موارد النقد الأجنبي بالبلدان المدينة ومن هنا لا يستطيع أي باحث ان يهمل اثر هذا الارتفاع في وصول ازمة المديونية العالمية الى هذا الوضع الحرج الراهن الذي تعاني منه[1].

المطلب الثالث: اثار المديونية الخارجية على اقتصاديات الدول النامية

تتفاوت الاضرار التي يحدثها الإقراض الخارجي من دولة لاخرى نظرا لاختلاف اجال الاستحقاق واختلاف الهياكل الاقتصادية في هذه الدول لكن لابد من دراسة الاثار المترتبة عن التمويل الخارجي عند رسم وتخطيط سياسة الاقتراض الخارجي ومن اهم اثار المديونية الخارجية ما يلي:

1. اضعاف القدرة على الاستيراد:

إن للمديونية الخارجية وأعباء خدمة الديون آثارا سلبية على القدرة الذاتية للاستيراد ، حيث تمتص جزء كبيرا من حصيلة الصادرات، واقتطاع جزء كبير منها ليوجه لخدمة الديون، فهناك علاقة متينة وقوية بين المستوى الوطني وحجم الواردات من مختلف السلع والخدمات التي يستوردها بلد ما في لحظة زمنية معينة .كما لا يخفى أيضا أن ثمة علاقة موجودة بين مستوى الواردات ومستوى النشاط الاقتصادي، فمن ناحية توجد علاقة بين الاستهلاك المحلي ومستوى الواردات، نظرا لاعتماد هذا الاستهلاك على استيراد أنواع معينة من السلع الاستهلاكية التي لا ينتجها الاقتصاد القومي أصلا، أو ينتجها بكميات تقل عن حاجة الاستهلاك الداخلي (كالسلع الغذائية، والأدوية ، ...)، ومن ناحية ثانية توجد علاقة وثيقة بين مستوى الإنتاج الجاري ومستوى الواردات من السلع الوسيطة ومواد الطاقة وقطع الغيار، ومن ناحية ثالثة، ثمة رابطة قوية توجد بين تنفيذ برامج الاستثمار التي يضعها الاقتصاد القومي وبين استيراد كثير من الآلات والماكينات والمعدات الإنتاجية الأخرى، ومن هنا فإن طاقة أو قدرة الاقتصاد القومي على الاستيراد ، هي متغير استراتيجي يحكم إلى حد بعيد ، مستويات الاستهلاك والإنتاج والاستثمار، نظرا لارتباط هذه المستويات الثلاثة بحدود معينة للاستيراد ، ومن ثم فإنه لو تعرضت هذه الطاقة للضعف أو التغلب، فإنها

[1] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 64-65.

تجر معها نتائج سيئة للاقتصاد القومي، خاصة اذا كان الميل للاستيراد اكبر، وكان هيكل الواردات يضم طوائف هامة من السلع التي لا يمكن الاستغلال عنها[1].

2. اضعاف معدل الادخار المحلي:

ان المديونية الخارجية إذا ما استغلت استغلالا اقتصاديا جيدا و ذلك من خلال استثمارها في المشاريع الإنتاجية ذات العائد العالي فإنها بذلك ستؤدي إلى زيادة الناتج الوطني و كذلك إلى ارتفاع الدخل و بالتالي ترتفع معدلات الادخار و التي بدورها ستسد النقص في الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الاستثمارية وهو الهدف الذي توخته الدول النامية من وراء اقتراضها وهذا هو رأي أنصار فرضية التكامل بين الموارد المالية المحلية و الأجنبية .أما أنصار الفرضية الثانية و هي الإحلال بين الصنفين (أي بين الادخار المحلي و الديون الخارجية) فيرو أن هذه الأموال لا تستغل الاستغلال الأمثل لها، و غالبا ما توجه نحو تمويل الاستهلاك خصوصا للسلع المستوردة و نسبة قليلة فقط توجه إلى الاستثمار في مشاريع تتميز بانخفاض مردودها، مما يقلل من فرص خلق فوائض مالية جديدة و رفع كفاءة الاقتصاد و نموه، وهو ما يؤثر سلبا على إمكانيات الادخار المحلي .و إذا نظرنا إلى أثر المديونية الخارجية على مستويات الادخار في الدول النامية من خلال الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نجد أن هذا التأثير يختلف من دراسة إلى أخرى تبعا لعينة الدول المدروسة و طرق التقدير المستخدمة بالإضافة إلى اختيار فترة الدراسة. وتشير أغلب الدراسات في هذا المجال إلى أثر سلبي –مباشر أو غير مباشر للديون الخارجية على الادخار المحلي في معظم الدول النامية 6 .و يرجع هذا الأثر السلبي خاصة إلى الأعباء المتزايدة لهذه الديون و التي تؤدي إلى إضعاف قدرة الدول المدينة على تكوين المدخرات المحلية، لأن أعباء الديون تأخذ جزءا كبيرا من إجمالي الناتج المحلي[2].

[1] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 68.
[2] رمزي زكي، **مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية**، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1966، ص 375.

3. العجز في ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على انه سجل محاسبي يبين جميع المبادلات الاقتصادية التي تحدث بين المواطنين المقيمين في تلك الدولة والمواطنين المقيمين في دولة أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ماتكون سنة[1]، اذ يقوم المقيمون وغير المقيمون في جميع الدول بالتعامل الاقتصادي والمالي وتترجم هذه التعاملات بصيغة معاملات خارجية[2].

تؤثر الديون الخارجية على ميزان المدفوعات للدول النامية المدينة تأثيرا سلبيا، حيث تدخل مدفوعات الفائدة ضمن فقرات مدفوعات تلك الدول ولتغطية العجز الواقع، تلجأ (الدول المدينة لزيادة صادراتها من السلع و الخدمات غير أن صادرات الدول النامية غير متنوعة وأسعارها الأسواق العالمية مما ينقص من حصيلة هذه الصادرات، ولذلك فإن المديونية الخارجية تحسن وضع ميزان المدفوعات عند بداية استلامها ستقود في النهاية إلى إحداث عجز فيه عندما تستحق أقساطها وفوائدها، بالإضافة إلى ذلك فإن الديون الخارجية تساهم في رفع معدلات المحلى وذلك لكون هذه الموارد ستزيد من احتياطيات الجهاز المصرفي و بالتبعية ستقود إلى زيادة عرض النقد عندما تتصرف بها السلطات النقدية في البلد المعني من خلال إقراضها إلى المصارف التجارية المحلية بالإضافة فإن مدفوعات خدمة الديون تقلل من الموارد الاقتصادية المتجهة نحو المجالات الإنتاجية مما تولد ضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع أسعار السلع[3].

نتيجة لتفاقم هذه الديون لم تجد الدول النامية سوى الاقتراض أكثر سديد الديون الماضية، وهذا ما أدى إلى التأثير على ميزان المدفوعات، وإن استمرار سذه الظاهرة سيؤثر لا محالة بالسلب على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأمد لطويل لهذه الدول، لأن العجزي ميزان مدفوعاتها يشكل نزيفا مستمرا في إمكانيات الدول النامية وقدراتها المالية مما يؤدي بهذه الدول إلى عدم تمكنها من تحقيق معدلات النمو المطلوبة، وبالتالي زيادة معاناتها[4].

---

[1] طالب عوض، **التجارة الدولية نظريات وسياسات**، معهد الدراسات المصرفية، ط 1، عمـــان، 1995، ص 15.

[2] تقرير صندوق النقد الدولي نقلا عن الموقع:
https://www.imf.org/external/np/sta/bop/BOPtex.pdf(2021/06/20)

[3] مشير الوردي، مرجع سابق، ص 69.

[4] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 69.

4. ارتفاع معدلات التضخم:

تختلف التعاريف الخاصة بالتضخم باختالف أسبابه كونه ظاهرة ديناميكية متعددة األلبعاد قد تنجم عن الزيادة في كمية النقد المتداولة دون أن يقابلها عرض سلعي فيرتفع المستوى العام لألسعار أو عن الزيادة في الانفاق الكلي الذي يرافقه زيادة في الانتاج أو قد يرجع إلى ارتفاع تكاليف الانتاج[1].

تعتبر زيادة معدلات التضخم في الدول النامية من أهم آثار تزايد الديون الخارجية وأعبائها، فالقروض الخارجية إذا أنفقت على الاستثمارات المحلية لا تعطي إنتاجا سريعا وتؤدي إلى زيادة القوة الشرائية وبالتالي إلى ارتفاع معدلات الأسعار، كما تزداد حدة التضخم إذا كانت الاستثمارات موجهة إلى إنشاء الهياكل والبنى التحتية كالطرق والموانئ والمطارات والسكك الحديدية ...ولم تكن هناك أية مصادفة بين ذلك النمو غير العادي الذي حدث في المديونية الخارجية للبلدان النامية ذات العجز المالي وبين تزايد قوى التضخم المستورد ي هذه البلاد، فمع العجز المتفاقم 2 ميزان المدفوعات، الناجم عن تزايد أسعار الواردات وتراخي نمو (أو تدهور) الصادرات، واجهت تلك البلاد مشكلة تمويل هذا العجز، ومن هنا وفي ظل توجهات نظم الحكم السائدة بهذه البلدان، فإن زيادة الاقتراض الخارجي كانت هي الخيار المفضل لمواجهة العجز المتفاقم في موازين مدفوعاتها، ولهذا فثمة علاقة وثيقة بين زيادة قوى التضخم المستورد من ناحية، وبين زيادة مديونية هذه البلاد من ناحية أخرى. كما أن تسديد الأقساط وكذا خدمة الدين تحدث نقصا في المصادر المتاحة، فتعمد الدولة إلى زيادة صادراتها مما يؤدي إلى انخفاض عرض السلع محليا، فتزداد أسعارها، ويستمر التضخم فيها[2].

[1] عبد القادر عطية ، رمضان أحمد مقلد، **النظرية الاقتصادية الكلية** قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2004-2005، ص 164.
[2] نور الدين الحامد، مرجع سابق، ص 71-72.

ملخص الفصل الأول

يعتبر صندوق النقد الدولي مؤسسة دولية تختص في الاشراف على إدارة النظام النقدي الدولي وهي مؤسسة مستقلة تعاونية، يحصل على أمواله من اشتراكات الحصص للدول الأعضاء، حيث يشجع على التعاون الدولي في المجال النقدي، وتحقيق النمو المتوازن في التجارة الدولية مع الاسهام في تحقيق مستويات مرتفعة من العمالة والدخل الحقيقي ومن جهة أخرى يساعد البلدان الأعضاء على تصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها وامدادها ببرامج إصلاحية من اجل تحقيق نمو اقتصادي خاصة الدول النامية منها.

تسود الدول النامية مستويات منخفضة من من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي بحيث يترتب عن ذلك انتشار الفقر وتدهور الوضع الاجتماعي في مثل هكذا دول، حيث ينخفض فيها المستوى المعيشي لان دخل الفرد فيها منخفض بشكل كبير وخاصة في الوقت الراهن، لذلك تلجأ هذه الدول من اجل الحصول على تمويلات خارجية لكنها عادة ما تقع في فخ أزمات المديونية.

تلجأ هذه الدول للمديونية بسبب عوامل داخلية وخارجية عديدة أدت بها الى اضعاف قدرتها على الاستيراد وخفض معدل ادخارها المحلي مع عجز ميزان مدفوعاتها حيث يساعد صندوق النقد الدولي هذه الدول من خلال تقديم تمويلات وبرامج إصلاحية تقفز باقتصاد هذه الدول من اجل التخلص من المدينوية وتحقيق استقرار اقتصادي.

الفصل الثاني: تدخلات صندوق النقد الدولي في اقتصاديات الدول النامية (الجزائر نموذجا)

تمهيد

تعد الجزائر من الدول النامية التي نالت استقلالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقد سارعت للانضمام إلى مختلف الهيئات الدولية كهيئة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي وفي إطار سعي الدولة الجزائرية إلى النهوض باقتصادها، فقد رسمت العديد من السياسات الاقتصادية والمخططات التنموية، إلا أنها تأثرت بالمقابل بعديد الأزمات الداخلية والخارجية التي خلفت مشاكل في مختلف الميادين الاقتصادي، السياسي والاجتماعي وفي إطار محاولة الدولة حل هذه المشاكل لجأت إلى صندوق النقد الدولي باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية الدولية التي تساهم في تمويل مثل هذه الدول ومعالجة الإختلالات المالية للدول وإعادة استقرارها الاقتصادي.

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا الفصل من خلال ثلاثة مباحث إلى الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1985–1989) من خلال المبحث الأول والذي يسلط الضوء على الوضع قبل اللجوء لصندوق النقد الدولي، عضوية الجزائر في الصندوق والاتفاق الذي حدث بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.

لننتقل الى دراسة تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1989–1998) من خلال مبحث ثاني يتناول الاليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لاعادة بعث الاستقرار الاقتصادي (1989–1998)، تدخل الصندوق في معالجة الأزمة (1994–1998) واثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على اهم المؤشرات الاقتصادية.

ثم نختم البحث بمطلب ثالث يتحدث عن الوضع الاقتصادي للجزائر بعد برامج صندوق النقد الدولي تحت عنوان النتائج الاقتصادية المترتبة عن تبني اليات صندوق النقد الدولي (2000–2018) والذي من خلاله سنتطرق الى إصلاحات ما بعد برامج صندوق النقد الدولي (2000–2018)، تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وتحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية وتوصيات صندوق النقد الدولي.

المبحث الاول: الوضعية الاقتصادية للجزائر وعضوية صندوق النقد الدولي (1985-1989)

بعد الاستقلال عملت الجزائر على توطيد علاقاتها وذلك من خلال الانضمام إلى المؤسسات الدولية، ومن بينها صندوق النقد الدولي، من خلال هذا المبحث سنحاول القاء نظرة على الوضع الاقتصادي للجزائر قبل اللجوء الى صندوق النقد الدولي وعضوية الجزائر في هذا الصندوق وبعض الاتفاقيات التي تمت بين الدولة الجزائرية والصندوق.

المطلب الاول: الوضع الاقتصادي الجزائري قبل اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

تسارعت الاحداث الاقتصادية في الجزائر لتضيف ضربات قاسية للاقتصاد الوطني وذلك بانخفاض أسعار المحروقات مما أدى الى انخفاض الإيرادات التي تمول المزانية، وزاد الوضع سوءا مع انخفاض أسعار البترول الى سعر 10 دولار سنة 1986 أي بانخفاض 50% مقارنة بسنة 1980، إضافة الى انخفاض قيمة العملة الريادية "الدولار" بنسبة 40% لنفس السنة المقارنة وهذا ما جعل الاقتصاد الجزائري في حاجة الى إعادة نظر.

ومما زاد الأمر سوءا وتأزما، ثقل كهن الدولة الجزائرية بالديون الخارجية مما أثر سلبا على النمو الاقتصادي، سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): مؤشرات النمو وثقل المديونية للفترة (1985-1989)

السنة	1985	1986	1987	1988	1989
النمو الاقتصادي السنوي %	5.4	1.3	0.8-	2-	3.4
رصيد ميزان المدفوعات (مليار د.ج)	5.17	15-	0.3	10.9-	11.8-
سعر صرف الدينار/دولار	5.03	4.71	4.84	5.93	7.61
الديون الخارجية (مليار دولار)	17.5	21	24.7	25.1	25.8
خدمات الديون الخارجية (مليار دولار)	4.79	5.13	5.28	6.55	7.01
خدمات الدين/ قيمة الصادرات	35	62.6	80.3	69.5	

المصدر: عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**-واقع وآفاق-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 49.

من خلال هذا الجدول نلاحظ ان الديون الخارجية في الجزائر تزايدت خلال هذه الخمس سنوات حيث كانت سنة 1985 تقدر بـ 17.5 مليار دولار وضلت تشهد ارتفاعا حيث قدرت سنة 1989 بـ 25.8 مليار دولار.

امام هذا المنعرج الخطير كان رد فعل الساسة الجزائريين هو الاتجاه الى اصلاح شامل لكل القطاعات حيث وعد الرئيس الشادلي بن جديد سنة 1988 الشعب بإصلاحات عاجلة وشاملة ورسمت الفترة 1985-1989 صورة أكثر عمقا في مدى عمق الازمة، بالتالي أصبحت الجزائر امام منعرج خطير وذلك بسبب تدهور معدلات النمو الاقتصادي وماترتب عنها من التزامات دولية[1].

المطلب الثاني: عضوية الجزائر في صندوق النقد الدولي

تعد الجزائر من الدول النامية التي نالت استقلالها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وضعت الجزائر عدة مخططات تنموية من اجل النهوض باقتصادها ودعم استقلالها الاقتصادي وتحقيق الرفاهية لكل افراد المجتمع، لكن كل البرامج يمكن القول على انها كانت فاشلة ولم تحقق المأمول وذلك بسبب عدم الدراسة الجيدة وسوء التخطيط ومن هنا تبلورت فكرة افلاس الخيارات التنموية للبلاد لأن أهدافها كانت خيالية بعض الشيئ وخالية من الترابط والتسلسل والرؤيا الاستراتيجية التي غالبا ما تتمتع بها السياسات الاقتصادية الناجحة فالخيارات التنموية في تلك الفترة كانتمجرد توزيع لمبالغ خيالية هباءا والدليل على ذلك انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 مما سبب أزمة اقتصادية ومشاكل نهشت الاقتصاد فسارعت الدولة الجزائرية بطلب الدعم من المؤسسات المالية الدولية.

فقد انضمت الجزائر الى صندوق النقد الدولي مباشرة بعد الاستقلال بتاريخ 1963/09/26 حيث كانت حصتها تقدر بـ 623.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أو ما يرمز له بـ DTS لترتفع الى 941.4 مليون DTS في أوت 1994 حيث تمثل زيادة قدرها 51.1% من حصتها في الصندوق حيث بعد التعديل التاسع استفادت الجزائر بزيادة حصتها حيث أصبح صوتها يقدر بـ 9394 أما المبلغ المخصص لها اجمالا هو 128.640.000 DTS.[2]

[1] عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر-واقع وآفاق**-، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص 48.
[2] مخلوفي عبد السالم،**أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي**،المركز الجامعي بشار، ص13.

كما تعتبر الجزائر عضوا في مجلس المحافظين وبلجنة الأربع وعشرون التي تعد بمثابة نقابة داخل صندوق النقد الدولي، كما أن الجزائر قامت باستخدام حقوق السحب الخاصة في العديد من المرات بالإضافة الى القسط الاحتياطي بالصندوق سنة 1988 وأيضا تم استخدام الأقساط الكبيرة[1].

المطلب الثالث: اتفاق اللجوء إلى صندوق النقد الدولي

بعد انتهاء المحاولة الأولى للتصحيح الذاتي بين (1985-1989) التي أدت الى نتائج محدودة وعرفت عدة تدهورات خاصة من ناحية تفاقم الديون الخارجية للجزائر، مما أدى الى اللجوء الى المؤسسات المالية الدولية عامة وصندوق النقد الدولي بصفة خاصة.

نشطت المفاوضات بين الحكومة الجزائرية من جهة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي من جهة أخرى للتوقيع على عدة اتفاقيات بهدف ممارسة بعض الإصلاحات من اجل القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري.

إن لجوء الجزائر إلى هيئة الصندوق النقد الدولي و الرضوخ لشروطه جاء نتيجة تفاقم المديونية الخارجية و ما ترتب عنها من آثار على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية، انخفاض النمو ،تعطيل الإنتاج ،زيادة البطالة، زيادة الديون الداخلية للمؤسسات العمومية، إلا أن مدة مختلف الاتفاقيات قصيرة المدى غالبا ما كانت سنة لم تأتي بثمارها المرجوة خاصة من أجل الاستقرار الاقتصادي إلا أنه قد تحققت بعض الإنجازات مثل تحرير أكثر من 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك إلى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية إلى جانب المواد الوسطية والكمالية وإصدار بعض التشريعات منها الخاصة و المنظمة للتجارة الخارجية و الداخلية و حركة رؤوس الأموال و تنظيم الجمارك و تشجيع الاستثمار الخارجي و فتح المنافسة الأجنبية في مجال قطاع المحروقات، إلا أن ابتداء من سنة 1992 بدأت تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بـ 2 % من إجمالي الناتج المحلي نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية الأساسية التي شكلت 5 % من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993 مما أدى بالجزائر إلى إصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة و منها تغيير مقدار التضخم مما أدى إلى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما أن نسبة البطالة وصلت إلى 23.2 % وقد ساهم الانخفاض الحاد لأسعار المحروقات في إحداث آثار على ميزان المدفوعات ،لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على

[1] مدني بن شهرة،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**،دار هومة، الجزائر،2008، ص 23.

الصادرات من المحروقات مما زادت أعباء الديون الخارجية خدمة الدين الذي بلغ 86 % سنة 1993 بعدما كان 76 % في سنة 1992 كل هذه المشاكل أدت بالجزائر بالاستنجاد بصندوق النقد الدولي و الرضوخ مرة أخرى لشرطه على أن تكون الاتفاقية بشرطين: الأول ومدته الزمنية غالبا سنة و هي تدخل في إطار الاتفاق الثالث للاستقرار الاقتصادي أو ما يسمى بالتثبيت الاقتصادي و الاتفاق الثاني و تكون مدته أطول في إطار سياسة التعديل الهيكلي حيث وضعت الجزائر في إطار الاتفاق التثبيت الاقتصادي إستراتيجية تمثلت فى تحقيق االتوازنات التوازنات الداخلية و الخارجية برفع النمو للناتج الداخلي الخام بين % 3 و 6 % خلال سنة 94-95 و منه تحقيق معدل التضخم و ذلك باستخدام إعادة توازن الأسعار و مراجعتها و رفع الدعم عنها . وترسيخ قواعد اقتصاد السوق و تشجيع الاستثمار الخاص الأجنبي و المحلي مع تعميق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني و منها إعادة هيكلة مؤسسات الدولة و إعادة تجديد دور الدولة و إعطاء أولية لبعض القطاعات و الإسراع في الإصلاحات مع تحرير التجارة الخارجية و تنوع الصادرات خارج مجال قطاع المحروقات.

عليه وافق صندوق النقد الدولي على هذه الإستراتيجية بمنحة مساعدة مالية مقدرة ب 731،5 مليون حقوق سحب خاصة وتخصيص أكثر من مليار لدعم برنامج التعديل الهيكلي ، مما أدى بالجزائر إلى استرجاع ثقة المؤسسات المالية العالمية و تمت إبرام عدة اتفاقيات من أجل إعادة جدول ديونها حسب الجدول الزمني يبدأ في سبتمبر 1994 و ينتهي في مارس 1995 .

أما الوصفة التي قدمت للجزائر التى تندرج ضمن الاتفاقية التي أبرمت بين الحكومة الجزائرية و صندوق النقد الدولي و ذلك في ماي 1995 بعد أن تم التقارب من أجل إعادة التوازنات و النهوض بمعدلات النمو و تخفيض معدلات التضخم و إعداد برنامج نموذجي مما سمح للجزائر بالاستفادة من قرض ب 1،70 مليار دولار من أجل دعم الإصلاحات الهيكلية المبرمجة على المدى المتوسط يتم التسديد على مدى 10 سنوات مع الإعفاء لمدة 5 سنوات من الفائدة[1].

[1] مدني بن شهرة، **علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي**، محاضرات بجامعة ابن خلدون،تيارت،2009.

المبحث الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة أزمة الاقتصاد الجزائري خلال المدة (1989-1998)

بعد تفاقم الازمة كما ذكرن اسابقا، وقرار توجه الجزائر الى صندوق النقد الدولي من اجل طلب التمويل والاشراف على إدارة الازمة وتوضيح ان للدولة بوادر اصلاح تريد القيام بها من اجل النهوض والاستقرار اقتصاديا، برمت عدة صفقات واتفاقيات بين الجزائر والصندوق من أجل تحقيق هذا الهدف، لذلك سوف نسلط الضوء في هذا المبحث على جميع الاتفاقيات والبرامج التي سطرها الصندوق خلال عدة فترات.

المطلب الأول: الاليات المقترحة من طرف صندوق النقد الدولي لاعادة بعث الاستقرار الاقتصادي (1989-1998)

وقعت الجزائر اتفاقيين مع صندوق النقد الدولى املا في تحقيق استقرار اقتصادي يجعلها قادرة على الانطلاق باقتصادها وعقدت الاتفاقيتين بسرية تامة نظرا للاضطرابات الاقتصادية بسبب الازمة النفطية سنة 1986 واجتماعيا نظرا لاحداث أكتوبر 1988 وهذا ماجعل الدولة توافق على جميع شروط صندوق النقد الدولي.

أولا: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول 1989/05/31-1990/05/30

يرجع الاتفاق بين الجزائر والصندوق الى نهاية الثمانينات في ظل أألزمة الاقتصادية التي واجهتها خاصة بعد خطاب النوايا الذي ارسله وزير المالية الجزائري الى المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي في شهر مارس 1989، الذي تعهدت فيه الحكومة الجزائرية على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق وأكدت على المضي في العملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق بيئة تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية[1].

تم الامضاء على أول اتفاق بين الجزائر وصنوق النقد الدولي في 1998/05/30، وتحصلت فيه على قرض قيمته 623 وحدة حقوق سحب خاصة و قرض مالي قيمته 886 مليون دولار، في اطار ما

[1] بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويلا للتنمية**، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005، ص 113.

يسمى ببرامج التثبيت او الاستقرار بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المدى القصير لمعالجة عجز ميزان المدفوعات وذلك عبر استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية عن طريق تخفيض الطلب الكلي[1].

تمثلت إجراءات هذا الاتفاق فيما يلي[2]:

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك عبر رفع الدعم تدريجيا على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائرعلى دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية و ادخال بعض التديلات على القانون التجاري، السجل التجاري، استحداث اطار قانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة، اصدار بعض احكام الجباية ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص كما واصل الدينار الجزائري انخفاضاته ليرتفع من 8.032 دينار لكل دولار الى 10.950 دينار لكل دولار وكان هذا من شأنه ان يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية
- اجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بإصدار قانون النقد والقرض من اجل الحد من عملية الإصدار النقدي بهدف التخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة بنسبة 20% ورفع سعر إعادة الخصم مع انشاء سوق مشتركة بين البنوك
- السماح بانشاء بنوك تجارية أجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية

مدة هذا الاتفاق لم تكن كافية لتحقيق الاستقار بحيث انه في هذه الفترة سجلت ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لاجمالي ناتج الداخلي من 27.6% سنة 1989 الى 28.4% سنة 1990 وتقليص الطلب الإجمالي بعد فرض بعض القيود على الواردات وأيضا تم تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات العمومية، انتقلت استهلاكات احتياطات الصرف من 8.6 مليار دولار الى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 الى 28.379 مليار دولار سنة 1990 كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68% سنة 1988 الى 52% سنة 1991 [3].

---

[1] بن ناصر عيسى، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 127.

[2] مدني بن شهرة، مرجع سابق،ص 131.

[3] منصوري سعدان، **أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017، ص 237.

ثانيا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03-1992/03/31

عقب نهاية الاتفاق الأول في سنة 1990 بدأت مفاوضات أخرى بين صندوق النقد الدولي والجزائر في سبيل الحصول على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية من اجل إيجاد توازنات على المستوى الكلي.

تم الامضاء على هذا الاتفاق في جوان 1991 وكان مدته 10 اشهر ويتعلق ببرنامج الاستقرار الاقتصادي الذي بموجبه يلتزم الصندوق بتقديم قرض قيمته 400 مليون دولار موزع على أربعة أقساط يستمر تحريرها بناءا على الالتزام ببنود الاتفاق الموقع بخصوص الإصلاحات الاقتصادية التي تتضمنها رسالة حسن النية، كما يوجد قرض تصحيح بقسمة 350 مليون دولار مخصص للتطهير المالي للمؤسسات المالية الاقتصادية العمومية[1] وعليه يمكن تلخيص الاتفاق فيما يلي:

- اصلاح المنظومة المالية بما فيها من إصلاحات للأنظمة الضريبية والجبائية
- تخفيض قيمة الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري
- التجكم في التضخم عن طريق تثبيت الأجور وخفض النفقات العامة
- تشجيع الادخار وتخفيض الاستهلاك
- تحرير الأسعار والتخلي عن عملية الدعم الواسع للسلع
- تحرير التجارة الخارجية
- تنويع الصادرات من غير المحروقات
- ضرورة تحقيق فائض في الميزانية
- خوصصة المؤسسات العمومية التي لا تحقق مردودية اقتصادسة مقبولة

ووفقا لشروط صندوق النقد الدولي، اتخذت الجزائر مجموعة من التدابير الاقتصادية والمالية فقامت بـ[2]:

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود لا يتجاوز الـ 20%
- انشاء سوق نقدية

[1] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص 127.م
[2] منصوري سعدان، مرجع سابق، ص239.

- مواصلة عملية انزلاق الدولار حتى سبتمبر 1991 ليتم تخفيضه بقيمة 50% لينتقل من 9 دينار لكل دولار الى 18.5 دينار لكل دولار
- تم تحرير الأسعار بنسبة 75% من الأسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي خاصة المواد الغذائية والمواد الوسيطة والكمالية
- اصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل في نطاق الخارجية من استيراد وتصدير وفتح حسابات بالعملة وتنظيم تجارة الجملة
- اصدار مراسيم تخص النظام المالي كمرسوم 10/93 بتاريخ 1991/05/23 المتعلق بسوق القيم الالمنقولة وكان الهدف منه احداث ميكانيزمات جديدة لتمويل وتقييم الاستثمارات في اطار سوق مالي منظم يتم مداول الأوراق المالية فيه
- تعديل قانون المحروقات رقم 14/86 المؤرخ في 1986/08/19 عن طريق القانون رقم 21/91 بتاريخ 1992/12/04 والذي يسمح من خلاله للشركات الاجنبيةي التي تملك التكنولوجيا باستغلال باطن الأرض بمشاركة سوناطراك بنسبة 51% وذلك في سبيل رفع الإنتاج

ثالثا: تقييم الاتفاقيين ومدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي

بعد تنفيذ الجزائر للاتفاقيتين بدعم وتمويل من صندوق النقد الدولي، اللذان اعتمدا على سياسة جانب الطلب من خلال اجراء تخفيض كبير في قيمة سعر صرف العملة وضبط النفقات العمومية، ولحسن الحظ ارتفاع سعر البترول سنة 1991 جراء حرب الخليج أدى الى تبلور بعض الفائض المالية وخلال هذه المدة حققت الدولة النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 مع ارتفاع في خدمة المديونية التي بدورها انتقلت من 73.9% سنة 1991 الى 76.5% سنة 1992[1]
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تقليص في النفقات العامة والجدول ادناه يوضح تطور نفقات الخزينة العامة للدولة:

[1] بوزيد حميد، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992-2004**، طروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2005-2006، صفحة 104.

الجدول رقم (03): تطور نفقات الخزينة العمومية كنسبة من الناتج الداخلي الخام %

البيان	1985	1988	1989	1990	1991
إيرادات الخزينة	36.8	26.7	27.6	28.4	31.4
نفقات الخزينة	46.4	39.4	29.6	25.3	27.1
منها: نفقات جارية	18.2	21.8	19	16.6	19.4
استثمارات عمومية	15.3	12.4	10.5	8.9	7.4
قروض للمؤسسات	7.8	5.9	1.6	0.1	0
أخرى	5.1	0.7	-1.5	-0.1	3

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف السياسة**، طروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2004-2005، ص 170.

نشاهد انخفاضا لنفقات الخزينة بـ 14 نقطة من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 1988-1990 و بفارق 21 نقطة للسنتين 1989-1990 نظرا لانخفاض النفقات الجارية ونفقات الاستثمار.

ارتفعت الإيرادات أيضا بنسبة 43% مابين 1988-1991، 90% منها يعود للجباية البترولية، هذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار البترول حيث بلغ في السوق الدولية 24 دولارا سنة 1990 و21 دولارا سنة 1991، انخفاض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 60% أدى الى تقليص الطلب على العملة الصعبة مما ساعد في ارتفاع في الإيرادات أيضا.

بالإضافة الى ذلك سجلت الجزائر فائضا في الميزان التجاري يقدر بـ 4.2 مليار دولار سنة 1991 حيث كانت الصادرات 12.4 مليار دولار والواردات 7.8 مليار دولار، بعدما كانت 0.1 مليار دولار سنة 1989 نتيجة لارتفاع أسعار النفط وقد نتج عن هذا الوضع تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي اثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج اليها الجهاز الإنتاجي الذي ظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية.

الجدول رقم (04): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1989-1991)

السنة	1989	1990	1991
الصادرات	9.6	12.9	12.4
الواردات	9.5	9.8	7.8
الرصيد	2	3.2	2.4

المصدر: بطاهر علي، **إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويلا للتنمية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005،ص 129.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية التي لجأت اليها الجزائر ما فتئت تعمل على تزايد التوترات على مستوى التوازنات المالية الخارجية وخصوصا تزداد صعوبة ادارتها عن اقتراب اجال الاستحقاق حيث بلغ مجموع الديون الخارجية سنة 1993 ما مقداره 25.7 مليار دولار منها 97.3% ديون متوسطة اجل و2.7% ديون قصيرة اجل[1].

المطلب الثاني: تدخل صندوق النقد الدولي في معالجة الأزمة (1994-1998)

بعد تبني الجزائر للإصلاحات الاتي اقترحها صندوق النقد الدولي، قررت الجزائر اللجوء اليه مرة أخرى من اجل الاكمال في الإصلاحات وتم ذلك عبر برنامجين وهما:

أولا: برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994/04/11-03/31-1995

يعتبر هذا البرنامج برنامجا أهدافه تحقق في أجل متوسط، وبعض من أهدافه موضحة كالتالي[2]:

- الحد من توسعات الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 الى 14% سنة 1994 وبالتالي التحكم في التدفق النقدي عن طريق دفع أسعار الفائدة الاسمية الى مستويات مرتفعة
- تحرير معدلات الفائدة المدينة للبنوك، مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة لاحداث منافسة على مستوى تعبئة المدخرات للمساهمة في تمويل الاستثمارات وتحسين فعالية الاستثمار وبالرفع من إنتاجية راس المال ومن ثم رفع معدل النمو الاقتصادي المبتغى تحقيقه في تلك الفترة
- جعل معدل تدخل البنك الجزائري في السوق النقدية عند مستوى 20%

بالإضافة الى[3]:

- تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17% في افريل 1994 والذي اصبح 36 دينار مقابل كل دولار، قصد تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازية تطبيقا لنموذج التخفيض المرن لسعر الصرف
- ضغط عجز الميزانية الى 0.3 % من الناتج المحلي الخام خلال فترة البرنامج، وهذا عن طريق ضغط نفقات التوظيف، تجميد الأجور، ضغط التحويلات الاجتماعية والاعانات الممنوحة للمؤسسات العمومية للتطهير المالي

[1] منصوري سعدان، مرجع سابق، ص242.
[2] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2008، ص 195.
[3] بن ناصر عيسى، مرجع سابق، ص128.

- تحقيق استقرار مالي بتخفيض معدل التضخم الى اقل من 10%
- تسريع عملية تحرير الأسعار وتوسيعها للمواد القاعدية، مع استمرار الدعم لثلاثة منتجات فقط، الحليب، السميد والفرينة في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993 لينخفض الى 2% مع نهاية البرنامج
- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية تمهيدا للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية
- تحقيق معدل نمو في الناتج الداخلي الخام بنسبة 3% سنة 1994 و6% خلال سنة 1995 بعدما كان –2.5% سنة 1993 وذلك بنية استيعاب الارتفاع في القوة العاملة وذلك بنية استيعاب الارتفاع في القوى العاملة ويتم ذلك عن طريق توزيع النمو الاقتصادي واختيار القطاعات ذات الأولوية خاصة السكن الصناعات الصغيرة والمتوسطة البناء الأشغال العمومية الزراعة والاستعمال الأمثل لطاقات الإنتاج المتاحة في القطاع الصناعي
- تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية لحماية الطبقات الأكثر تكرارا في المجتمع بسبب تكاليف مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق
- ولتخفيف الضغوط المفروضة على ميزان المدفوعات جراء ارتفاع أعباء خدمات الديون الخارجية قررت السلطات العمومية بعد نقاش دام سنة كاملة بين مؤيد ومعارض تطبيق برنامج شاملا لاعادة جدولة الديون العمومية والخاصة بما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى أربعة سنوات، زيادة العمل التمويل الثنائي والمتعدد الأطراف الذي كان مقررا ان تحصل عليه بما فيها من تسهيلات للصندوق في حدود المليار دولار والمحصلة من التمويل الإضافي في حدود 5.5 دولار وهذا بعد تنفيذ برنامجي الاستقرار الاقتصادي ثم مباشرة برنامجي التصحيح الهيكلي.

وكان الهدف من إعادة بعد الجدولة هو:

- تشكيل احتياطـات صرف بما يتجاوز شهر ونصف من الواردات
- تخفيض نسبة خدمة المديونية الى مستوى ينسجم مع اهداف النمو
- لا يجب ان تؤدي عملية إعادة الجدولة في الاحل المتوسط الى ظهور احتياجات جديدة في التمويل

الجدول رقم (05): المديونية الجزائرية للفترة (1990-1995)

السنة	مخزون الديون 1	تسديد أصل الدين 2	خدمة المديونية 3	اجمالي الصادرات 4	4/1	%
1990	27858	6779	8804	13780	202	-
1991	28199	7220	9168	13200	213	69.4
1992	26813	7202	9303	13067	205	71.2
1993	25757	7362	9146	11894	271	76.9
1994	26000	3130	4520	-	-	47.1
1995	31600	2474	4244	-	-	38.8

المصدر: مدني بن شهرة،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**،دار هومة، الجزائر،2008، ص 122.

نالت النتائج المتحصل عليها رضا صندوق النقد الدولي بعد انتهاء مدة هذا البرنامج والتي اعتبؤها حاسمة لاسترجاع ثقة الأسواق المالي الدولية ودخول الجزائر اليها كمقترض طبيعي وهو ماسمح أيضا بمواصلة المفاوضات لابرام اتفاقية التسهيل الموسع لثلاثة سنوات لاحقة بالإضافة الى طلب إعادة جدولة ثانية للديون العمومية، وتطبيق برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد.

ثانيا: برنامج التعديل الهيكلي 1995/03/31-1998/04/01

كانت الجزائر تختنق بحبل من الديون من العملة الصعبة، ومع اخذها الامر باستخفاف مع المؤسسات المالية الدولية، بالرجوع إلى المديونية نجد إن المديونية الخارجية قد تراجعت حسب مذكرة بنك الجزائر بين سنتي1997 و1998 بحوالي 750 مليون دولار لتصل الى حوالي 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار وذلك بسبب تراجع أسعار النفط وتراجع المداخيل سبب ذلك افراز ارتفاع محسوس لمعدل خدمات الديون وخاصة بعد ان تمت إعادة جدولة 50% من القيمة الاجمالية للمديونية الجزائرية مع الديون المتوسطة وبعيدة المدى إذ بلغت سنة 1998 حوالي 30.26 مليار دولار مقابل 31.06 مليار دولار عام 1997 في حين ارتفعت نفس الفترة قيمة الديون قصيرة المدى الى 212 مليون دولار مقابل 162 مليون دولار عام 1997.

الجدول رقم (06): المديونية الجزائرية بالمليار دولار الأمريكي للفترة (1990-1998)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
ديون متوسطة وطويلة أجل	26.588	26.636	25.886	25.024	28.85	31.17	33.23	31.06	30.26
ديون قصيرة أجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212
المجموع	28.37	27.87	26.67	25.724	29.486	31.573	33.651	31.222	30.47

المصدر: مدني بن شهرة،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية**،دار هومة، الجزائر،2008، ص144 .

ان تقلبات أسعار النفط و ما ترتب عن ذلك من تراجع المداخيل و خسارة الجزائر ثلث عوائدها النفطية في حدود 3.5 مليار دولار، أثرت سنة 1998 على عدة مؤشرات المرتبطة بالمديونية الجزائرية خصوصا تلك المرتبطة بمعدل الديون مقابل قيمة الصادرات وخدمات الديون، فإذا كانت قيمة الديون متوسطة و بعيدة المدى قد تراجعت بقيمة 799 مليون دولار مقارنة بعام 1997 وإذا كان المعدل الخارجي مقابل الناتج المحلي الخام قد سجل تطورا محسوسا، حيث بلغت نسبة 64.8% مقابل 30.3 % سنة 1997 في حين وصلت نسبة خدمات الديون الى 47.5% مقابل 30.3% سنة 1997،هذا المعدل المسجل يعد مرتفعا مقارنة بالسنوات الماضية ومثل المعدلات المسجلة قبل مشروع الجزائر في تطبيق اتفاق التمويل الموسع مع صندوق النقد الدولي وإعادة جدولة الديون الخارجية و فق هذا الاتفاق كما أن احتياطي الصرف انخفض من8.8 ملياردولار سنة 1997 واقل من 7 مليار دولار بداية سنة 1999 فضلا عن تسجيل فائض قدر بأقل من 1 مليار دولار في الميزان التجاري الجزائري سنة 1998 مما اجبر الحكومة على اتخاذ مجموعة من إلجراءات التقشفية لضبط الموازنة والمحافظة على التوازنات الكلية مثل تجميد عدد من المشاريع و ترشيد النفقات في بعض المؤسسات والهيئات، ويبين الجدول الاتي التدابير التي اعتمدت ضمن هذا البرنامج:

الجدول رقم (07): التدابير المعتمدة ضمن برنامج الإصلاح الهيكلي للفترة (1995-1998)

التدابير المعتمدة	تواريخ التنفيذ
أولا: نظام الصرف	
- إقامة سوق صرف مابين البنوك مع اعتبار البنوك أعوانا معتمدة	نهاية 1995
- توسيع سوق مابين البنوك الى مساهمين أخرين من غير البنوك التجارية	1996
- منح الاعتماد لمكاتب الصرف	1996
- إقرار نظام المادة الثامنة، بمجرد تحقيق قابلية الدينار للتحويل للمعاملات الخارجية التجارية	1997
- التحليل المعمق لتنافسية قطاعات السلع للتابدل في اطار الدراسة حول الحماية الفعلية المنجزة بالتعاون مع البنك الدولي	1995
- متابعة سياسة صرف مدعومة بسياسات مالية ملائمة لضمان التنافسية الخارجية	1998-1995
ثانيا: تحرير المبادلات والمدفوعات	
- الغاء الزامية تحديد أجال دنيا للقروض الخارجية المتعاقد عليها لشراء سلع التجهيز	منتصف 1995
- بهدف ضمان تحويل الدينار للمعاملات الخارجية:	
• يتم السماح بنفقات الصخة والتعليم:	1996
◦ في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ضمن مبالغ محددة سنويا	
◦ في المرحلة الثانية من قبل البنوك التجارية ضمن حدود المبالغ المقررة من قبل بنك الجزائر	
• الترخيص بنفقات السياحة في حدود مبالغ سنوية في المرحلة الأولى من قبل بنك الجزائر ثم بعد ستة أشهر من قبل البنوك ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر	1997
• النفقات الأخرى مثل مهمات الأعمال، نفقات الاشهار، تحويل الأجور ... الخ يتم الترخيص بها من قبل البنوك الخارجية ضمن المبالغ المحددة من قبل بنك الجزائر	1996

- الغاء شرط قيام المستوردين لسلع معينة بمراعاة لبمعايير المهنية والفنية	منتصف 1995
- إعادة هيكلة التعريفة الجمركية بتخفيضها الى 50% ويتم متابعة هذا المعدل الى غاية الوصول الى معدلات مثل التي في الدول المجاورة	1995
ثالثا: تحرير الأسعار	
- إقامة الية تسمح بالمتابعة الثلاثية للتكاليف الاقتصادية للمنتجات ذات الأسعار الإدارية بهدف تصحيح أسعارها دوريا	نهاية 1995
- الغاء الدعم على المنتجات الغذائية والطاقوية	منتصف 1995
- الغاء المراقبة على الهوامش وتحويل المنتجات التالية الى الأسعار الحرة: السكر، الحبوب، زيت الطعام، الأدوات المدرسية والأدوية	نهاية 1994
رابعا: المالية العامة	1995
- توسيع نطاق تطبيق الضريبة على القيمة المضافة بخفض الإعفاءات	1995
- اصلاح التعريفة الجمركية	1997
- مراجعة وإصلاح الضريبة على القيمة المضافة	
• مراجعة المعدلات والاوعية ودراسة إمكانية توسيع الوعاء الى المنتجات البترولية وتقليص المعدلات من ثلاثة الى معدلين	
• تحديد وسائل لزيادة المردودية الحقوق على الاستهلاك	
- وضع رقم ضريبي لكل ممول	
- العمل بالتعاون مع البنك الدولي على مراجعة سياسة الانفاق العام والمحاسبة لدعم تسيير النفقات	1996
- الشروع في الإصلاح الوظيفي العمومي بهدف تقليص للعمالة الزائدة	
خامسا: السياسة النقدية وإصلاح النظام البنكي والمالي	
- اعتماد معدلات فائدة دائمة حقيقية وموجبة	1995
- اعتماد هيكلة المعدلات الموجهة خاصى معدلات إعادة الخصم في اطار ادخال نظام المتزايدة على القروض	
- الغاء القيود على هوامس معدلات الفائدة	
- تطوير السوق النقدية	1995
• مابين البنوك	1995
• المزايدة على القروض	1995

• المزايدة على أدوات الخزينة	منتصف 1996
• ادخال عمليات السوق المفتوحة	1996
- إعادة رسملة البنوكباستخدام جزء من المبالغ الموجهة لتسديد الالتزامات التي توقفت في منتصف 1996	1996
- انجاز الاعمال التمهيدية لاقامة سوق رؤوس الأموال	منتصف 1996
- إعادة رسملة البنوك بتطبيق معدل كفاية راس المال 4%	1996-1998
- دعم إعادة هيكلة البنوك بطريقة تحفز القطاع الخاص على المشاركة في رأسمالها	نهاية 1995
- دعم التدابير الاحترازية التي تحد من المخاطرة وتضع قوانين لتصنيف العروض	1996
- إعادة هيكلة صندوق الادخار ودمجه في النظام المصرفي	نهاية 1996
- وضع نظام لتأمين الودائع	

المصدر: عبد المجيد قدي، **مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 294-297.

بمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على على مبلغ مالي ماي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي مايعادل 127.9% من حصة الجزائر في صندوق النقد الدولي، تبعا لمصادقة المجلس على طلب الجزائر، فانها ستطلب من دول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن بإعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي الى ان يحين موعد سدادها خلال مدة الانفاق.

وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لاعادة جدولة الديون المستحقة للسداد بين 1995/06/01 و 1998/05/31، بالإضافة للفوائد المستحقة للسداد بين 1995/06/01 و 1996/05/31 ومن المقرر سداد هذا المبلغ على 25 قسطا من الأقساط النصف سنوية الاخذة في الزيادة تدريجيا ابتاءا من 1999/11/30 وتستمر حتى 2011[1]

ولقد سمحت الإجراءات العامة بإعادة جدولة 16 مليار دولار نتيجة لعديد من المفاوضات التي تمت بين نادي لندن والجزائر، ومفاوضات أخرى حول الدين العمومي مع نادي باريس.

[1] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 377.

لذلك نلاحظ ان البرنامج تمحور أساسا على خطط تهدف الى تحقيق نمو متزايد للجزائر واستقرار مالي أفضل وكذلك خلق مناصب شغل وتدعيم للطبقات الاجتماعية المحرومة، ومن أجل تحقيق توازن في ميزان المدفوعات.

عرف هذا البرنامج نتائج يمكن القول عنها انها مقبولة حيث أنه اسفر عن بعض التوازنات المالية الداخلية والخارجية وشوهد تحسن في مستويات مؤشرات الاقتصاد الكلي حيث حققت معدلات نمو مقبولة كما يبين الجدول:

الجدول رقم (08): معدل النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1995-1997)

السنة	1995	1996	1997
معدل النمو	3.9%	%4.1	4.5%

المصدر: منصوري سعدان، **أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017، ص251.

نلاحظ تطورا واضحا في معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حيث انتقلت الجزائر من فترة ركود، الى انتعاش وتحسن، لكن يبقى هشا بعض الشيئ لأنه مازال يعتمد على إيرادات الريع ومداخيل المحروقات، مع بقاء الجانب الصناعي والفلاحي مهملا بعض الشيئ.

اما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر، فقد شهد تغيرات اتبعتها ممارسة برامج البرنامج المسطر من طرف الصندوق، كما يمثل الجدول التالي:

الجدول رقم (09): تطور الناتج المحلي الإجمالي الخام في الجزائر للفترة (1994-2000) (%)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
الناتج المحلي الاجمالي	-0.9	3.9+	4+	4.5+	5.1+	3.2+	6.2+

المصدر: بن ناصر عيسى، **الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، ص 130.

من خلال مقارنة معدلات النمو الواردة في الجدول، يبدو واضحا انه هنالك نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الخام في فترة التعديل الهيكلي لعدة أسباب منها إعادة الجدولة وسخاء مصادر الإقراض

الأجنبية حيث استفادت الجزائر من عدة تمويلات في شكل إعادة جدولة وحوالي 5.5 مليار دولار من المؤسسات المالية والنقدية الدولية، بالإضافة الى ارتفاع كمية وأسعار المحروقات كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (10): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (1994-1998) (مليار دولار)

السنة	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات الاجمالية	8.899	10.279	12.880	14.14	10.13
صادرات المحروقات	8.606	9.786	12.280	13.64	9.77
صادرات خارج المحروقات	0.293	0.493	0.600	0.945	0.36
الواردات	9.158	10.100	9.441	8.35	9.32
الواردات الغذائية	2.755	2.753	2.561	2.49	2.66
الميزان التجاري	-0.259	+0.179	+3.439	5.79+	0.839+
السعر المتوسط للبرميل	16.31	17.58	21.43	19.59	13.4

المصدر: عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص38.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ان الجزائر حققت فائضا في الميزان التحاري منذ سنة 1995 الى 1998، وذلك بفضل تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمية التي ارتفعت من 16.31 دولار سنة 1994 الى 21.43 دولار و 19.59 دولار للسنتين 1996 و1997 على التوالي، من جهة وبسبب الحد من حجم الواردات الضخم من جهة أخرى.

أما بالنسبة للمديونية الخارجية خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي فالجدول التالي يختصر بعض الأرقام المتعلقة بها:

الجدول رقم (11): تطور الديون الخارجية في الجزائر للفترة (1994-2000) (مليار دولار)

البيان	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
المديونية الاجمالية	29.468	31.573	33.651	31.222	30.473	28.315	25.261
المديونية المتوسطة وطويلة الاجل	28.850	31.317	33.230	31.060	30.261	28.140	25.088
المديونية قصيرة الاجل	0.636	0.256	0.421	0.162	0.212	0.175	0.173
خدمات المديونية	4.529	4.244	4.281	4.465	5.180	5.116	4.500
خدمات المديونية/الصادرات	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.05	24.7
المديونية/الصادرات	331.30	306.13	254.73	225.91	300.52	225.82	115.67
المديونية/الناتج الداخلي الخام	69.9	76.1	73.5	66.4	64.8	47.23	58.9

المصدر: عبد الله بلوناس، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف السياسة**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2004-2005، ص221.

تبين لنا هذه الأرقام عدم اللجوء المفرط للقروض الخارجية خلال السنوات الأربع الأخيرة، والتي تميزت بالحذر الشديد فيما يتعلق بالمديونية، حيث تم السماح بإعادة تشكيل الديون للتخفيف من الضغوط التي كانت تعرقل النمو لكن عملية مواصلة التخفيف في هذه الديون لا يمكن الوصول اليه الا عن طريق انعاش النمو الاقتصادي في البلاد وتحسين مستو الادخار المحلي.

المطلب الثالث: اثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على اهم المؤشرات الاقتصادية

تعد التوازنات الداخلية والخارجية من اهم المؤشرات التي تسمح على التعرف بالأوضاع الاقتصادية لاي بلاد، ومن خلال هذا المطلب سوف نحاول القاء الضوء على اثر تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر على أهم هذه المؤشرات.

أولا: تطور معدلات النمو الاقتصادي 1994-2000

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من اهم الأهداف التي يسعى لها صندوق النقد الدولي في مختلف سياساته التي يوجه بها مختلف الدول التي تلجأ اليه، مثل الجزائر وهذا ماسيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (12): معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة (1994-2000)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل النموالاقتصادي	%0.9-	%3.9	%4.1	%1.1	%5.1	%3.2	%2.5

المصدر: فيروز زروخي، **استراتيجية تخفيض العمالة-دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية**-، رسالة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005-2006، ص 41.

يوضح لنا الجدول أن النمو الاقتصادي كان سالبا سنة 1994 ليسجل اعلى نسبة له سنة 1995 منذ تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر، حيث قدر بـ 3.9% بداية تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، وقد استمر في الارتفاع اين سجل نسبة نمو قدرت بـ 4.1% سنة 1996، بفضل حزمة الإجراءات المتخذة في اطار برنامج التعديل الهيكلي، ولكن سرعان ما انخفض بشكل حاد سنة 1997، وسحل نسبة 1.1% نتيجة للانخفاض المحسوس في المنتجات الزراعية لان البلاد شهدت ازمة جفاف آنذاك.

لكن النمو الاقتصادي سرعان ما عاد للارتفاع ليسجل أعلى نسبة في فترة التسعينات حيث قدر سنة 1998 بـ 5.1% لان الدولة قامت بتطبيق سياسات صارمة لادارة الطلب الكلي، بالمقابل ترجعت معدلات النمو للسنتي 1999 و2000 رغم ارتفاع أسعار البترول، وهو مايدل على هشاشة وعدم استقرار التوازنات الكلية في الجزائر.

ثانيا: تطور رصيد ميزان المدفوعات 1993-1998

يسجل ميزان المدفوعات المعاملات التجارية بين الجزائر وباقي دول العالم ويحدد وضعية الجزائر ازاءها، كما يعكس مدى صحة أو هشاشة الاقتصاد الوطني.

والجدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1993-1998

الجدول رقم (13): تطور وضعية ميزان المدفوعات للجزائر للفترة (1993-1998) (مليار دولار)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
الصادرات	10.16	8.89	10.27	13.18	14.14	10.14
صادرات المحروقات	9.76	8.61	9.73	12.64	13.64	9.80
الصادرات خارج المحروقات	0.450	0.293	0.490	0.600	0.500	0.370
الواردات	8.20	9.15	10.40	8.94	8.53	9.07
الميزان التجاري	1.96	-0.26	0.54	4.12	5.15	1.07
الحساب الجاري	0.360	-1.82	-1.85	1.72	3.21	-0.820
حساب رأس المال	-0.06	1.94	0.960	-3.150	-2.01	-2.03
رصيد ميزان المدفوعات	0.302	0.120	-1.137	-1.89	1.50	-1.67

المصدر: Ben Bitour Ahmed, op, cit, p145

من خلال ملاحظة ميزان المدفوعات للفترة 1993-1998، نجد أن هنالك فائضا طفيفا حقق في كلتا السنتين 1993 و1994، وقدر على التوالي بـ 302 مليون دولار و120 مليون دولار ثم عرف عجزا بعد ذلك ماعدا سنة 1997 اين حقق فائضا قدره 1.50 مليار دولار اما بالنسبة لسنة 1998 التي تعتبر السنة الأخير لبرنامج التصحيح الهيكلي، لاحظنا انخفاضا حادا في حجم الصادرات الذي أدى بطبيعة الخال الى انخفاض في الميزان التجاري الذي حقق اعلى مستوياته سنة 1997 بـ 5.15 مليار دولار ليعود للانخفاض سنة 1998 ليقدر بـ 1.07 مليار دولار مما جعل ميزان المدفوعات ينخفض حيث انه حقق عجز قدره -1.67 مليار دولار.

ثالثا: تطور احتياطي الصرف للفترة 1993-2000

ويقصد به الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة، وهذا مايبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(14): احتياطات صرف الجزائر في الفترة (1993-2000) (مليار دولار)

السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
احتياطات الصرف	2.20	1.10	2.30	4.50	8.05	6.84	4.41	11.50

المصدر: برباص الطاهر، **اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص 159.

من اهم الأهداف التي يسعى لها صندوق النقد الدولي، هو نمو احتياطي الصرف خاصة في الدول النامية التي تطبق فيها سياسة التعديل الهيكلي، وبالنسبة للجزائر فقد سمحت عمليات إعادة الجدولة وجهود التصحيح الهيكلي، بارتفاع في الاحتياطات النقدية بالعملة الصعبة، نلاحظ انها وصلت لما يزيد عن 8 مليار دولار سنة 1997 و مايزيد عن 6 مليار دولار سنة 1998، وهذا الارتفاع لا يرجع لتحسن في أسعار البترول لانه كان يقدر بـ 18.70 دولار في لافترة الممتدة بين سنة 1994 و1997، لكن يرجع الى الجهود المبذولة في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وكذلك نظلا لتقليص الالنفقات العمومية، ولكن بالعادة في النظر الى المعطيات نجد ان احتياطي الصرف عاود الانخفاض الى اقل من 5 مليار دولار ليسجل سنة 1999 ما مقداره 4.41 مليار دولار.

لكن بعد انتعاش السوق النفطية في نهاية نفس السنة ، ارتفع احتياطي الصرف الى 11.50 مليار دولار سنة 2000، ما يبين بأنه غالبا ما يكون مقرونا بتقلبات أسعار النفط باعتبار انه يمثل 95% من صادرات الدولة آنذاك.

رابعا: تتبع تغيرات الميزانية العامة 1993-1996

تعرف الموازنة العامة على انها "تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وايراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة، معتمد من السلطة التشريعية المختصة، يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع لتحقيقها[1]"، ونقول عنها انها متوازنة اذا كانت النفقات العامة تساوي الإيرادات العامة، وتكون في حالة فائض اذا كانت النفقات العامة اقل من الإيرادات العامة وتكون في حالة عجز اذا كانت النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، تمكنت الجزائر من خلال تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، من تحويل الرصيد السلبي للموازنة الى رصيد إيجابي، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (15): وضعية الموازنة العامة للجزائر في الفترة (1993-1996) (مليار دينار جزائري)

السنوات	1993	1994	1995	1996
الإيرادات العامة	320	434	600	824
النفقات العامة منها:	389	461	588	729
- نفقات التسيير	288	344	444	554
- نفقات التجهيز	101	117	144	175
رصيد الموازنة العامة	-96	-27	12	95

المصدر: ايمان حملاوي، **دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1990-2012**-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 99.

من خلال ملاحظة الجدول أعلاه، سجل رصيد الموازنة عجزا للسنتين 1993، 1994 بسبب الانخفاض في الإيرادات العامة ولكن هذا العجز لم يوتواصل خلال السنوات القادمة بسبب برنامج التعديل الهيكلي الذي جعل الدولة تمارس ضغطا على نفقات التجهيز كما حددها صندوق النقد الدولي، فتحول الى ذلك العجز الى فائض ووصل الى 95 مليار دينار جزائري سنة 1996 ومن اهم الأسباب التي جعلت

[1] سعيد عبد العزيز عثمان، **مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص555.

الجزائر تسجل فائضا في هذه السنة ارتفاع الإيرادات العامة للدولة والتي سجلت بقيمة 824 مليار دينار جزائري.

خامسا: تطور معدلات التضخم 1990-1997

التضخم هو معدل الزيادة في الأسعار على مدى فترة زمنية معينة، ويعتبر التضخم عادة مقياسا واسعا كالزيادة العامة في الأسعار او الزيادة في تكلفة المعيشة في بلد ما، بيد انه من اممكن احتسابه على نطاق اضيق بالنسبة للسلع كالغذاء أو بالنسبة للخدمات كحلاقة الشعر مثلا، وايا كان السياق فإن التضخم يمثل مدى الغلاء التي أصبحت عليه الأسعار بالنسبة للمجموعة المعنية من السلع و، أو، الخدمات على فترة معينة، عادة ما تكون سنة واحدة[1].

وكما ذكرنا سابقا، كانت من شروط صندوق النقد الدولي رفع الدعم على السلع ذات الاستهلاك الواسع، فعمدت الدولة الى تقليص دعم الأسعار بالإضافة الى احداث زيادات ملموسة في أسعار الخدمات في المرافق العامة، للوصول بها الى حدود التكلفة الفعلية، كما عرفت المنتجات ذات الاستهلاك الواسع معدلات ارتفاع جد سريعة وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (16): تطور أسعار بعض السلع في الجزائر في الفترة (1990-1997) (دينار جزائري)

السنة	الوحدة	1990	1991	1995	1997
الخبز	وحدة	1	1.50	6	8.50
السميد	كلغ	2.05	4.50	20	36
الزيت	لتر	4	16	50	55
الحليب	لتر	1.50	4	10	20

المصدر: ايمان حملاوي، **دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر 1990-2012**-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014، ص 102.

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، مارس 2010، **عودة الى الأسس**، https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basicsa.pdf

كما يوضح الجدول التالي معدلات التضخم هي الأخرى:

الجدول رقم (17): معدلات التضخم في الجزائر للفترة (1993-1998)

السنوات	الوحدة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم	%	20.54	29.05	29.78	18.96	05.73	5

المصدر: برباص الطاهر، **اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد -دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، ص157.

من خلال الجدول لاحظنا أن معدلات التضخم قبل البدء في تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان يقدر بـ 20.54% سنة 1993، ليرتفع سنة 1994 بـ 8.51% ليقدر بـ 29.05% ثم بدأت الدولة بتطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية حيث بقي مرتفعا الى غاية 1996 اين قدر بـ 18.96% وهي نسبة صغسرة مقارنة بسابقاتها لكنها تبقى مرتفعة عموما.

أما بالنسبة لسنة 1997 وسنة 1998 فمعدل التضخم فيها كان مبهرا لانه انخفض بشكل كبير حيث قدر على التوالي بـ 5.73% و5% ما يعني ان الدولة كانت تعامل البرنامج وتطبقه بصرامة وجدية ويمكن القول ان عملية اصلاح الصندوق قد أعطت ثمارها.

المبحث الثالث: النتائج الاقتصادية المترتبة عن تبني اليات صندوق النقد الدولي (2000-2018)

من اهم اهداف صندوق النقد الدولي الحفاظ على استقرار اقتصاديات الدول من خلال تحقيق توازنات داخلية وخارجية، المتمثلة أساسا في النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات والتقليل من معدلات التضخم والبطالة.

وحفاظا على استقرار هذه المؤشرات وتحقيق انطلاقة اقتصادية جديدة، بدأت الجزائر في تبني سياسات اقتصادية سمتها ببرامج الإنعاش مطلع 2001 لذلك ارتأينا ان ندرس الحالة الاقتصادية للجائر بعد الازمات التي ساعد صندوق النقد الدولي في تخطيها حيث سندرس الإصلاحات التي تبنتها الجزائر ونددرس بعض المؤشرات الاقتصادية من اجل معرفة الوضع الاقتصادي للجزائر بعد إصلاحات الصندوق.

المطلب الأول: إصلاحات ما بعد برامج صندوق النقد الدولي (2000-2018)

تعتبر سياسة الانعاش الاقتصادي إحدى اهم الوسائل المالية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب، فهي من المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، تستخدم بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي، حيث تتبنى الدولة برنامجا لتنشيط الطلب الكلي، عن طريق الزيادة في الانفاق قصد تحفيز الإنتاج وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة، كما يمكن اعتبار سياسة العرض أيضا بمثابتة سياسة انعاش اذا كان الغرض منها هو دعم النشاط الاقتصادي[1].

أولا: برنامج الإنعاش الاقتصادي (1999-2006)

بعد نهاية برنامج التعديل الهيكلي وماحققه من اهداف فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني سطرت الحكومة برنامجا للانعاش الاقتصادي كأداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها قصد انشاء محيط ملائم للاندماج في الاقتصاد العالمي.

حيث خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري، حوالي 7 ملايين دولار أمريكي ووزعت على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

[1] محمد مسعى، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 148.

الجدول رقم (18): توزيع الغلاف المالي للبرنامج حسب المقومات المدرجة

طبيعة الاعمال	رخص البرامج بالمليار دج					مجموع رخص %
السنوات	2001	2002	2003	2004	2004/2001	
دعم الإصلاحات	30.0	.15	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الاشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2001، الدورة العامة، 19 نوفمبر 2001، ص 123.

ومن إيجابيات هذا البرنامج، ان المديونية الجزائرية الخارجية لاحظت انخفاضات مثل مايمثله الجدول الاتي:

الجدول رقم (19): المديونية الخارجية للجزائر للفترة (1999-2006) (مليار دولار)

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الديون	28.31	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82	16.4	15.5

المصدر: بنك الجزائر عبر الموقع الالكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 2021/06/04، على الساعة 14:30.

يتضح من الخلال الجدول أعلاه ان المديونية الخارجية للدولة الجزائرية عرفت انخفاضات تريجية بدءا من السنة 1999 اين قدرت بـ 28.31 مليار دولار، لتعود وتشهد ارتفاعا طفيفا حيث كان سنة 2003 يقدر بـ 23.35 لكن سرعان ما عاود الانخفاض ليصل الى حدود الـ 15.5 مليار دولار سنة 2006 نتيجة للارتفاعات الحاصلة في ميدان المحروقات ونتيجة للتبع وتطبيق الجزائر لبرامج صندوق النقد الدولي، حصل الجزائر على موارد مالية ضخمة سمحت لها بتراجع ازمة المديونية وتبني برامج إصلاحية.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009

بعد البرنامج الأول، سطرت الدولة الجزائرية برنامجا اخرا لتكملة البرنامج الأول، ويسمى ببرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وحدد مبلغ يقدر بـ 4202.2 مليار دينار جزائري، والجدول التالي يبين توزيع هذا الغلاف المالي:

الجدول رقم (20): توزيع الغلاف المالي حسب القطاعات المدرجة للفترة (2005-2009)

القطاعات	المبلغ بالمليار دينار جزائري	النسبة المئوية %
برنامج تحسين ظروف المعيشة	1908.5	45.42
برنامج تطوير المنشات الأساسية	1703.1	40.52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	08.02
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	1.19
مجموع البرنامج الخماسي	4202.7	100%

المصدر: عادل زقرير، **دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في اطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة الوادي، 2016، ص 5.

من خلال الجدول نلاحظ ان المبلغ الإجمالي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، اكبر من المبلغ المخصص لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالإضافة الى زيادة اهتمام الدولة بتحسين ظروف المعيشة للمواطنين حيث اخذ هذا القطاع حصة الأسد من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج كما قررت الدولة الجزائرية مواصلة الاهتمام بتطوير المنشات القاعدية حيث خصصت لهذا القطاع مبلغ 1703.1 مليار دينار جزائري.

ثالثا: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الاعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001 وتواصلت ببرنامج دعم النمو الذي تدعم بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا وولايات الجنوب

وبالتالي فان الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج قدر بحوالي 21.214 مليار دينار جزائري أي حوالي 286 مليار دولار كما شمل شقين وهما[1]:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولا سيما في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري أي مايعادل 130 مليار دولار
- اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 156 مليار دولار

المطلب الثاني: تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

من اجل تقييم البرنامج يجب المقارنة والوقوف على بعض المؤشرات الاقتصادية من اجل إعطاء نظرة عامة عن مدى نجاح تلك البرامج والسياسات في تحقيق الأهداف المسطر لها من قبل الدولة الجزائرية

أ. تطور معدلات النمو الاقتصادي:

ويعد من ابرز المؤشرات الاقتصادية التي تستعمل في تقييم مدى الاستقرار الاقتصادي لاي دولة والجدول الاتالي يوضح تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 2001-2014

الجدول رقم (21): تطور معدل الانمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014) (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو	2.6	4.7	6.9	5.2	5.1	1.8	4.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
معدل النمو	2.4	2.4	3,6	2.8	3.3	2.8	3.6

المصدر: هناء بن جميل، **تاثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على اهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 141.

معدلات النمو لاحظت ارتفاعا من خلال الجدول، للفترة 2001-2004 والتي تعتبر الفترة التي طبق فيها برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والتي تراوحت ارقامه بين 2.6% و6.9% بسبب ضخامة الموارد التي سخرتها الدولة لانجاح البرنامج وبمجرد الدخول في مرحلة تطبيق برنامج التكميلي للدعم الاقتصادي حيز التنفيذ عرفت معدلات النمو الاقتصادي تذبذبا حيث تراوحت بين 1% و5% بالرغم من ارتفاع أسعار

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول على الموقع:
www.premierministre.you_dz/avobe/media/pdf/textereEssentiels/progpilar/prcegcr ceissnace.pdf/p.9.

البترول في تلك الفترة حيث وصل الى مايقارل 90 دولارا للبرميل سنة 2008، من خلال هذه المعلومات نستنتج ان التوازنات الاقتصادية الكلية لا تزال هشة وعلى اثر ذلك تبنت الدولة برنامج التنمية الخماسي لمحاولة تحقيق معدلات مستقرة، والتي تراوحت بين 2.8% و3.6% طيلة فترة البرنامج الخماسي وتعتبر معدلات مستقرة نسبيا مقارنة بالاخرى للفترات السابقة.

ب. تطور رصيد ميزان المدفوعات:

من خلال تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الاقتصادي كان من اهم أهدافها تحقيق فائض في ميزان المدفوعات لانه يعد من اهم المؤشرات الاقتصادية والجدول ادناه يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2001-2014.

الجدول رقم(22): تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2001-2014) (مليار دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
رصيد ميزان المدفوعات	6.19	3.66	7.47	9.25	16.95	17.73	29.55
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
رصيد ميزان المدفوعات	36.99	3.86	15.32	20.14	12.05	0.143	1.32-

المصدر: هناء بن جميل، **تاثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على اهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 148.

حقق ميزان المدفوعات اعلى فائض سنة 2008 اين قدر بـ 36.99 مليار دولار، وسجل ارتفاعات تدريجية من سنة 2001 الى هته الأخيرة، بسبب ارتفاع أسعار النفط والمحروقات في تلك الفترة، لكن عند سنة 2009 انخفض انخفاضا عظيما حيث قدر بـ 3.86 مليار دولار بسبب تداعيات الازمة العالمية لسنة 2008 ليعود للشفاء والارتفاع سنة 2010 و2011 على التوالي لينتهي بتحقيق عجز قدر بـ -1.32 مليار دولار.

ج. تطور معدلات التضخم:

يعد التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن كل زيادة مستمرة في كمية النقود المتداولة التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار[1]، ومن شأن ارتفاع هذه المعدلات ان تؤشر سلبا على مختلف المتغيرات الاقتصادية ويمكننا الجدول ادناه من تتبع هذه المعدلات للفترة 2001-2014

الجدول رقم (23): تطور معدلات التضخم في الجزائر للفترة (2001-2014) (%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم	4.2	1.42	2.6	3.6	1.6	2.5	3.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2014	2014
معدل التضخم	4.5	5.7	3.9	4.52	8.89	3.26	2.9

المصدر: هناء بن جميل، **تاثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على اهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014**، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019، ص 143.

ساهم صندوق النقد الدولي في تخفيض معدلات التضخم من خلال اشرافه على تطبيق برنامج التعديل الهيكلي للفترة 1995-1998 لكن عادت معدلات التضخم لتعرف ارتفاعات اثناء تطبيق برنامج الانتعاش الاقتصادي حيث تراوح بين 4% و1% في الفترة الممتدة بين 2001-2004 ويعود هذا الارتفاع بسبب الأموال الضخمة التي ضختها الدولة لتمويل النفقات المتعلقة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث سجل أكبر معدل تضخم خلال الفترة الممتدة بين 2001 و2014 سنة 2012 حيث قدر بـ 8.89% بسبب سياسة زيادة الأجور التي اعتمدتها الدولة سنة 2012.

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادية الكلية وتوصيات صندوق النقد الدولي

ان الوقوف على على تقييم بعض المؤشرات الاقتصادية بعد برامج صندوق النقد الدولي يمكن ان يعطي نظرة عامة حول مدى نجاعة تلك البرامج والسياسات والقاء نظرة عامة حول الحالة الاقتصادية الجزائرية.

[1] ايمان حملاوي، مرجع سابق، ص 100.

أولا: تطور ميزان المدفوعات للفترة 2014-2018

الجدول رقم(24): رصيد ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2014-2018)

السنوات	2014	2015	2016	2017	2018
رصيد الميزان	5.943-	27.497-	25.793-	21.752-	16.040-

المصدر: السعيدي وصاف، **قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005-2018**، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، ع 5، الجزائر، 2020، ص 15.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الجزائر حققت عجزا في جميع السنوات للفترة 2014-2018 حيث استمر في الانخفاض من سنة 2015 الى سنة 2017 ليعود ويسجل ارتفاعا سنة 2018 لكن يبقى محققا لعجز وتعود أسباب تحقيق هذا العجز الى الارتفاع الخيالي للواردات خلال هذه الفترة.

ثانيا: تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة 2016-2019

السكان: 40.4 مليون نسمة (2016) الحصة: 1959.9 مليون وحدة حقوق سحب خاصة اهم أسواق التصدير: الاتحاد الأوروبي اهم الصادرات: النفط والغاز				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 4102 دولار امريكي (2017) معامل جيني: 0.28 (2017)
السنوات	2016	2017	2018	2019
النتائج				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %	3.3	1.6	3.0	2.7
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الغير هدروكربوني %	2.3	2.6	3.4	2.9
التوظيف				
معدلات البطالة % (نهاية الفترة)	10.5	12.3	-	-
الاسعار				
متوسط التضخم %	6.4	5.6	7.4	7.6
مالية الحكومة المركزية من الناتج المحلي الإجمالي %				
مجموع الإيرادات	28.8	32.7	30.6	28.2
منها الهيدروكربونية	9.7	12.5	12.4	11.2
مجموع النفقات	42.3	41.5	39.5	33.0
رصيد الموازنة الكلي	-13.5	-8.8	-9.0	-4.8

اجمالي الدين الحكومي	20.6	27.0	34.8	39.9
النقدية والائتمان				
النقود بالمعنى الاوسع (التغير في %)	0.8	8.3	11.4	5.0
الائتمان الموجه للاقتصاد %	9.0	11.8	12.7	7.7
ميزان المدفوعات				
رصيد الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي %	−16.6	−12.9	−9.7	−10.1
الاستثمار الأجنبي من الناتج المحلي الإجمالي %	1.0	0.7	0.8	0.8
اجمالي الاحتياطات بما يعادل شهور الواردات 1/	22.6	19.1	16.2	13.5
الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي %	2.4	2.4	2.1	1.9
سعر الصرف				
التغير في سعر الصرف الحقيقي %	−1.7	0.6	−	−

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير صندوق النقد الدولي (أنظر الى الملحق رقم 1)

بعد النظر المعمق في الجدول أعلاه، توصلنا من خلال تحليل مؤشرات الأداء الاقتصادي ومن خلال العودة الى تقارير صندوق النقد الدولي لاحظنا ان الدولة الجزائرية قامت بعدة إجراءات مثل:

1. **اثر انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد:** نموذج النمو الجزائري القائم على إعادة توزيع ثروة النفط والغاز بشكل كبير القطاع العام، كان بالفعل في حاجة إلى التغيير قبل انخفاض أسعار النفط كما ثبت النفط والغاز من المتوقع أن تدوم الاحتياطيات (باستثناء النفط الصخري) جيلًا واحدًا أو جيلين فقط. انخفاض أسعار النفط زيادة الحاجة الملحة إلى تنويع الاقتصاد مع تقليل الموارد المالية لدعمه تحويل.
2. **اتخاذ إجراءات للتكيف مع انخفاض أسعار النفط:** حتى عام 2016، استجابت السلطات في الغالب من خلال انخفاض سعر الصرف، بالاعتماد على مدخراتهم للحفاظ على الإنفاق، ففي عام 2016، تراجعت الهوامش الوقائية بسرعة، شرعت الدولة في عمليات ضبط مالي حادة داخل، لأول مرة، إطار ميزانية متوسطة الأجل لكنها أوقفت انخفاض سعر الصرف، وهي استؤنفت بوتيرة أقل بكثير في منتصف عام 2017. أيضًا عملت على المدى الطويل خطة لإعادة تشكيل نموذج النمو، واتخذت تدابير لتحسين مناخ الأعمال، مع إصلاح دعم الطاقة وتحديث إطار سياستها النقدية.

3. **تغيير الاستراتيجية الاقتصادية:** مواجهة التباطؤ الاقتصادي، زيادة البطالة، وزيادة صعوبات التمويل، تبنت السلطاتاستراتيجيات تهدف الميزانية التوسعية لعام 2018 إلى تصفية المتأخرات ودعم الاستثمار العام. مترددة في اتخاذ قرار الاقتراض من الخارج أو السماح لسعر الصرف بالانخفاض بوتيرة أسرع احتياجاتهم التمويلية وتشديد الحواجز على الاستيراد.
4. **تركيز المشاورة على أفضل السبل لاستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية وتعزيزها النمو المستدام والشامل:** تركزت المناقشة على المخاطر المرتبطة بالجديد الاستراتيجية والسياسات البديلة لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد بطريقة أقل تكلفة وأقل خطورة، والإصلاحات لتعزيز اقتصاد أكثر تنوعا بقيادة القطاع الخاص.

كما لاحظنا تغيرات في ابعض المؤشرات مثل:

1. تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:

تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد. انخفاض حصص أوبك وضعف الطلب الخارجي على الغاز من أوروبا إلى انكماش في إنتاج النفط (−3 %). في غضون ذلك، المالية استمر الاندماج في التأثير على النمو غير النفطي (2.6 %)، على الرغم من تسارعه في وقت لاحق من العام (لا سيما في البناء والخدمات) حيث تم تخفيف القيود المالية. في المجموع ، تباطأ النمو إلى 1.6 % 3.3 % سنة 2016. البطالة التي ارتفعت من 10.5 % في سبتمبر 2016 إلى 12.3 في% في أفريل 2017، تراجعت إلى حد ما إلى 11.7 % في شهر سبتمبر. ولا تزال مرتفعة بشكل خاص بين الشباب (28.3 %) والنساء (20.7%).

انخفض متوسط التضخم من 6.4 % في عام 2016 إلى 5.6 % بسبب التضخم في الصناعات التحويلية .

2. تطور رصيد الحساب الجاري:

ظل عجز الحساب الجاري مرتفعا، انخفض قليلا بسبب ارتفاع أسعار النفط وانخفاض طفيف في واردات السلع الرأسمالية، ولكن مع ذلك ظلت واسعة عند التقديرات 12.9% من الناتج المحلي الإجمالي ولكن كان الوضع الخارجي في عام 2017 أضعف بكثير من المستوى المطلوب من خلال الأسس

الاقتصادية على المدى المتوسط والسياسات المرغوبة كما ان سعر الصرف اصبح مُبالغًا في قيمته بشكل كبير، على الرغم من انخفاض قيمته 8% سنة 2017 ونعلم ان سعر الصرف يعكس بشكل أساسي تحركات الدولار مقابل العملات من الشركاء التجاريين الرئيسيين للجزائر.

3. تطور معدلات احتياطي الصرف:

انخفضت الاحتياطيات الدولية بمقدار 17 مليار دولار أمريكي إلى 96 مليار دولار أمريكي (نصف ذروة 2013) ، لكنها ظلت مريحة عند 19 شهرًا من الواردات وأكثر من 400% من مقياس صندوق النقد الدولي المعدل لتقييم كفاية الاحتياطي، ويظل إجمالي الدين الخارجي ضئيلًا بنسبة 2.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

4. التسارع نمو النقد على نطاق واسع:

يعكس معدل النمو البالغ 8.3 في المائة النمو السريع في صافي الائتمان المقدم للحكومة المركزية، والذي عوض أكثر من الانخفاض المستمر في صافي الائتمان الأجنبي.

كان النمو في الائتمان المقدم للاقتصاد، ولا سيما للقطاع الخاص ، قوياً عند 12.8%، بسبب ضخ السيولة الكبيرة في النظام المصرفي الناجم عن سحب الحكومة من اللوائح المالية والنظام المالي في وقت مبكر من العام، وعمليات إعادة التمويل في مكتبة الإسكندرية، وانخفاض متطلبات الاحتياطي وكما يبدو، ساهمت عمليات التمويل النقدي في أواخر العام قليلاً في نمو الائتمان في عام 2017 وأدت ظروف السيولة الأكثر صرامة إلى زيادة أسعار الفائدة في سوق ما بين البنوك إلى أن بدأ التمويل النقدي.

ثالثا: توصيات صندوق النقد الدولي

أورد الصندوق في تقريره الصادر في جوان 2018 عن حالة الجزائر، لمجموعة من التوصيات لمتابعة الاستقرار الاقتصادي وديمومة سيرورته وتمثلت فيما يلي:

- زيادة عائدات النفط والغاز لتطوير القطاع المالي وتحسين تجانس عائدات النفط والغاز بين الأجيال (القاعدة المالية الكاملة، صندوق الثروة السيادية)
- التقليل التدريجي من الإجراءات التقييدية على معاملات الصرف الأجنبي.
- يسمح باستخدام المواد غير الهيدروكربونية لبيعها مباشرة إلى الخارج من اجل تحفيز سوق الصرف

- خلق عجز هيكلي في السيولة لتسهيل تنفيذ السياسة النقدية إصلاحها
- إصلاح البنوك المملوكة للدولة وحوكمة كامل للشركات
- استبدال قيود الإقراض الاستهلاكية بإجراءات احترازية وتقديم سجل ائتماني عام فعال للأسر، مع تقديم إطار إفلاس شخصي.
- تسهيل شطب القروض المتعثرة، تحسين الإطار التشغيلي للإشراف، ومواصلة التحرك نحو معايير بازل 3/2 من اجل تحسين الرقابة الاحترازية الكلية مع تطوير خبرة فياختبار التحمل وإدخال إشراف موحد
- إعادة النظر في برامج الدعم الحكومية الحالية للمشاريع الصغيرة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك صناديق الائتمان
- تحديث نظام الإعسار لتقليل المخاطر وتقوية البيئة الائتمانية
- توضيح عقوبات القانون الجنائي على سوء إدارة الأموال في الشركات المملوكة للدولة، مع التدريب القضائي على التنفيذ
- تطوير سوق رأس المال والقيام بتمويل عجز الميزانية من خلال إصدار سندات الخزينة على طول منحنى العائد وإعادة النظر في سياسة الإصدار في وزارة المالية لتعزيزالسيولة
- تنفيذ برنامج التحديث الذي وضعته هيئة الأوراق المالية الجزائرية
- إنشاء نظام حل خاص للمؤسسات المالية الفاشلة وتحديد مبادئ إدارة الأزمات المالية
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر تنفيذ خطة العمل مع مجموعة المراجعة التعاونية الدولي

ملخص الفصل الثاني

صاحب فشل الإصلاحات الذاتية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى غاية الثمانينات، مجموعة من الاختلالات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، خصوصا بعد الانخفاض الحاد لأسعار النفط إثر أزمة 1986، ما أجبر الحكومة على اللجوء لصندوق النقد الدولي والقيام بجملة من الاصلاحات الاقتصادية من خلال الاستعدادات الائتمانية وبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي، التي كانت وفق شروط جعلت من اقتصاد السوق ومختلف آلياته المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، مخلفة بذلك جملة من الآثار الإيجابية على أهم المؤشرات الاقتصادية كالنمو الاقتصادي وميزان المدفوعات، وأخرى سلبية لأن هذه التوازنات كانت على حساب القطاع الحقيقي، حيث أن الجهاز الإنتاجي الوطني عرف انكماشا خاصة القطاع الصناعي، بالإضافة إلى تنامي مستويات البطالة وانهيار القدرة الشرائية للمواطن نتيجة لسياسات الخوصصة وما انجر عنها من تسريح للعمال.

بعد نهاية فترة الإصلاحات وتحسن وضعية الاقتصاد الوطني بالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول مطلع الألفية الثالثة قامت الجزائر بتنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001، أين ضخت الدولة مبالغ مالية ضخمة لتجسيد البرنامج، وقد استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة لم تحققها في ظل الإصلاحات المبرمة مع صندوق النقد الدولي ولكنها تبقى معدلات ظرفية مصاحبة لارتفاع أسعار البترول ما يعني استمرار التبعية المطلقة لقطاع المحروقات.

خاتمة

خاتمة

يمثل صندوق النقد الدولي الركيزة الأساسية للنظام النقدي العالمي حيث أوكلت له مهمة أن يكون آلية التمويل الدولي قصير الأجل، لمواجهة الإختلالات في اقتصاديات الدول، خصوصا فيما تعلق بإعادة التوازن لميزان مدفوعاتها .تعد السياسة الاقتصادية الوسيلة التي من خلالها تعبر الدولة عن أهدافها وإستراتجياتها الاقتصادية، وطرق وأساليب تحقيقها .يعتبر كل من فشل الخيارات التنموية، وأزمة 1986 من أبرز الأسباب التي دفعت بالجزائر للجوء لصندوق النقد الدولي لمعالجة مختلف المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الوطني، أين تدخل الصندوق لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، المتمثلة أساسا في برامج التثبيت والاستعدادات الائتمانية بداية من ماي 1989، وبرنامج التعديل الهيكلي سنة 1995، وهذا كله في إطار مشروطية الصندوق في الجانب الاقتصادي والاجتماعي .لقد خلف تدخل صندوق النقد الدولي في الجزائر جملة من الآثار الإيجابية على مستوى أهم المؤشرات الاقتصادية كارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتوازن ميزان المدفوعات بالإضافة إلى تخفيض معدل التضخم، وأثار أخرى سلبية تمثلت في ارتفاع معدل البطالة وانخفاض قيمة العملة الوطنية، ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية أفراد المجتمع لقد استعادت الجزائر نوعا من التوازن الاقتصادي بعد تدخل صندوق النقد الدولي وبالموازاة مع ارتفاع أسعار النفط أواخر 1999، قامت بتبني سياسة الإنعاش الاقتصادي بداية من سنة 2001، أين نجحت في رفع نسبة النمو الاقتصادي، وتقليل معدل البطالة إلا أنها تبقى معدلات ظرفية لأنها فشلت في إيجاد بدائل غير المحروقات لتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، بالرغم من الإمكانيات المالية الضخمة المسخرة التي استغلت كلها في برامج لرفع المستوى المعيشي لمختلف فئات المجتمع على حساب هيكلة وتطوير الجهاز الانتاجي للاقتصاد الوطني، ما جعل هذا الأخير أكثر استجابة للأزمات الاقتصادية.

اختبار الفرضيات

تم التوصل من خلال هذه الدراسة الى:

- الفرضية الأولى: محققة، يعتبر صندوق النقد الدولي من اهم المؤسسات الفاعلة على الساحة الاقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه في مجال المساعدة على إعادة التوازنات المالية للدول، لذلك كلما زاد اختلال التوازن المالي للدول الأعضاء، زاد احتمال لجوئهم لصندوق النقد الدولي

لفعاليته وحسن نتائج تدخلاته. ومن اهم اهداف صندوق النقد الدولي، إعادة التوازنات المالية للاقتصاديات التي تواجه اختلالات خصوصا في أوقات الازمات.

- الفرضية الثالثة: محققة، يعتمد مدى نجاح هذه السياسات على مدى جدية تطبيق الدول لها، حيث يطرح صندوق النقد الدولي برامج تثبيت اقتصادية مدعمة بشروط قاسية نوعا ما من اجل ضمان نجاح خططه.
- الفرضية الرابعة: غير محققة، لم تسترجع الجزائر توازناتها الكلية بعد تدخلات صندوق النقد الدولي، لكنها تحسنت خلال ممارسة برامج الصندوق.

النتائج العامة للدراسة

توصلنا من خلال هذه الدراسة الى النتائج التالية:

- يعتبر صندوق النقد الدولي من أهم المؤسسات المالية الفاعلة على الساحة الاقتصادية، من خلال الدور الذي يلعبه في مجال المساعدة على إعادة التوازنات المالية للدول
- تهدف البرامج الإصلاحية لصندوق النقد الدولي لإعادة التوازنات المالية للدول وليس لبناء اقتصاديات فاعلة ومنتجة .نجح صندوق النقد الدولي في إعادة التوازن لأهم المؤشرات الاقتصادية في الجزائر بالرغم من الآثار السلبية التي مست الجانب الاجتماعي
- الطبيعة الريعية للدولة الجزائرية، هي السبب في عدم نجاعة كل السياسات الاقتصادية التي تتبناها بما فيها إصلاحات صندوق النقد الدولي، وهذا يعود بالدرجة الأولى لغياب برامج اقتصادية وإرادة سياسية، تهدف لبناء اقتصاد وطني منتج خارج قطاع المحروقات

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- **الكتب:**

1. اياد حماد عبد،ازمة المديونية الخارجية للبلدان النامية: أسبابها وسبل مجابهتها،مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، ع2، 2008.
2. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2008.
3. بن ناصر عيسى، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
4. دريد كامل الشبيب، المالية الدولية، دار البازوري للنشر، الأردن، 2013.
5. رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة 1966.
6. سعيد عبد العزيز عثمان، مقدمة في الاقتصاد العام (مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
7. طالب عوض، التجارة الدولية نظريات وسياسات، معهد الدراسات المصرفية، ط 1، عمان، 1995.
8. عبد الرحمان تومي،الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر–واقع وآفاق–، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
9. عبد القادر عطية ، رمضان أحمد مقلد، النظرية القتصادية الكلية قسم الاقتصاد، كلية التجارة، الإسكندرية، 2004–2005
10. عبد المجيد بوزيدي، تسعينيات الاقتصاد الجزائري، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.
11. عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
12. محمد عبد الله شاهين، السياسات التدخلية للبنك والصندوق الدولي في اقتصاديات الدول العربية، دار يافا للنشر، الأردن، 2017.

13. مخلوفي عبد السالم،أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي،المركز الجامعي بشار.
14. مدني بن شهرة، علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، محاضرات بجامعة ابن خلدون،تيارت،2009.
15. مدني بن شهرة،سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية،دار هومة، الجزائر،2008.
16. موسى مطر، شقير نوري، ياسر المومني، المالية الدولية، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
17. نور الدين الحامد،اثار العولمة على اقتصاديات الدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
18. هيل عجمي جميل الجنابي، التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2014.

ب- <u>الاطروحات والمذكرات:</u>

19. ايمان حملاوي، دور المؤسسات الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2012-،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2014.
20. برباص الطاهر، اثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد –دراسة حالة الجزائر–، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر.
21. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويلا للتنمية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.
22. بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر و اثارها على تعبئة المدخرات وتمويلا للتنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2006/2005.
23. بعداش وليد، صندوق النقد الدولي والتوازن الاقتصادي الخارجي دراسة مقارنة الجزائر– مصر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2014-2015.

24. بن الطاهر الحسين، دراسة وتحليل مديونية بلدان العالم الثالث–دراسة حالة الجزائر–، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2007–2008.
25. بن صابر فتيحة، المديونية الخارجية واثرها على التنمية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، السنة الجامعية 2017–2018.
26. بوزيد حميد، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة 1992–2004، طروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، السنة الجامعة 2005–2006، صفحة
27. دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005–2006
28. رمضاني محمد، أثر السياسات الاستشرافية لصندوق النقد الدولي على تكيف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2011–2012.
29. عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، اطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة ابوبكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2012–2013.
30. عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة الى السوق ومدى انجاز اهداف السياسة، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، السنة الجامعية 2004–2005.
31. فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الإقتصادية في الدول العربية حالة بعض الدول المدينة، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2005–2006.

32. فيروز زروخي، استراتيجية تخفيض العمالة–دراسة حالة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية–، رسالة مقدمةضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2005–2006.
33. مشير الوردي، المديونية الخارجية واثرها على التنمية الاقتصادية في الدول النامية دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2006–2007.
34. منصوري سعدان، أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.
35. منصوري سعدان، أثار المؤسسات المالية والنقدية الدولية على اقتصاديات الدول النامية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، السنة الجامعية 2018/2017.

ت– <u>المجلات والدوريات:</u>

36. بن ناصر عيسى، الاثار الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التكييف والتعديل الهيكلي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر.
37. دودان حنان، زبيري رابح، (دور صندوق النقد الدولي في إدارة ازمة الديون الخارجية للدول العربية خلال الفترة 2008–2015)، مجلة البشائر الاقتصادية، ع 2، جامعة الجزائر 3، جويلية 2018.
38. السعيدي وصاف، قراءة في ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2005–2018، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، ع 5، الجزائر، 2020.
39. محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.
40. هناء بن جميل، تاثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على اهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990–2014، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، ع19، 2019.
41. يوسف بعيطيش، تحديات ورهانات الدول النامية في ظل العولمة، مجلة العلوم القانونية والسياسسة، المجلد 10، ع1، جامعة الجزائر 3، أفريل 2019.

ث- الملتقيات والمداخلات:

42. عادل زقرير، دور برنامج الإنعاش الاقتصادي في تحقيق اقلاع وتنويع الاقتصاد الجزائري، مداخلة في اطار المؤتمر الوطني حول تشخيص الواقع الاقتصادي للدول المغاربية، جامعة الوادي، 2016.

ج- التقارير:

43. تقرير صندوق النقد الدولي نقلا عن الموقع:(2021/06/20)https://www.imf.org/external/np/sta/bop/BOPtex.pdf

44. تقرير صندوق النقد الدولي، مارس 2010، عودة الى الأسس، https://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basicsa.pdf

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية (الإنجليزية)

45. Bernhard Fritz-Krockow, Parmeshwar Ramlogan, International Monetary Fund Handbook : It's functions, policies and operations, 2007.
46. Cristopher Pass, Brayan Lowes and Leslie Davies, Dictionary of economics, ACADEMIA, Beirut, Lebanon, 1995.
47. CRS Report for Congress, Developing Countries : Definitions, Concepts and Comparisons, December 6th, 2002.
48. Erbe Susanne, Digitized Version The flight of capital from developing countries, ECONSTOR magazine, Hamburg, 1985.

ثالثا: المواقع الالكترونية

أ- باللغة العربية:

49. أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، www.eastlaws.com

50. عبد الوهاب القحطاني،عولمة الفقر في الدول النامية، جريدة الشرق الأوسط نقلا عن الموقع:

https://archive.aawsat.com/leader.asp?article=151041&issueno=8836

51. البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول على نقلا عن الموقع:
www.premierministre.you_dz/avobe/media/pdf/textereEssentiels/prog
pilar/prcegcr ceissnace.pdf/p.9

ب-باللغة الأجنبية:

52. World Bank Blogs, https://blogs.worldbank.org/opendata/new-world-bank-country-classifications-income-level-2020-2021

الملاحق

الملحق رقم (1)

Algeria: Selected Macroeconomic Indicators, 2016–19

Population: 40.4 million; 2016 — Per capita GDP: US$ 4,102 (2017)
Quota: SDR 1,959.9 million — Gini coefficient: 0.28 (2015)
Key export markets: EU
Main exports: oil and gas

	2016	2017 Prel.	2018	2019
Output				
Real GDP growth (percent)	3.3	1.6	3.0	2.7
Nonhydrocarbon GDP growth (percent)	2.3	2.6	3.4	2.9
Employment				
Unemployment (percent, end of period)	10.5	12.3	...	...
Prices				
Inflation (percent, average)	6.4	5.6	7.4	7.6
Central government finances (percent of GDP)				
Total revenue	28.8	32.7	30.6	28.2
Of which, hydrocarbon	9.7	12.5	12.4	11.2
Total expenditure	42.3	41.5	39.5	33.0
Overall budget balance (deficit-)	-13.5	-8.8	-9.0	-4.8
Gross government debt	20.6	27.0	34.8	39.9
Money and credit				
Broad money (percent change)	0.8	8.3	11.4	5.0
Credit to the economy (percent change)	9.0	11.8	12.7	7.7
Balance of payments				
Current account balance (percent of GDP)	-16.6	-12.9	-9.7	-10.1
FDI (percent of GDP)	1.0	0.7	0.8	0.8
Gross reserves (months of imports) 1/	22.6	19.1	16.2	13.5
External debt (percent GDP)	2.4	2.4	2.1	1.9
Exchange rate				
REER average (percent change)	-1.7	0.6	...	...

Sources: Algerian authorities; and IMF staff estimates.
1/ In months of next year's imports of goods and services.